RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

لشهر يوليو 2026

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

يوليو 2026م

رقـــم ردمـــد: 8320 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 4

تطـــــورات الشـــــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي..... 7

تسييس خطبة الجمعة وتعزيز حضور الجماعات المسلحة..... 8

أولًا: رسائل المنبر..... 8

ثانيًا: المقاومة كعقيدة للدولة..... 9

الخلاصة..... 11

إيران والولايات المتحدة تواصلان لعبة «التحدي»..... 11

أولًا: وقف متقطع لإطلاق النار..... 12

ثانيًا: هل يعيد الحرس الثوري تسليح نفسه استعدادًا لجولةٍ لقادمة؟..... 13

الخلاصة..... 14

تآكل رأس المال الاجتماعي للنظام الإيراني..... 14

أولاً: أثر الحرب على تأكل رأس المال الاجتماعي..... 14

ثانياً: تداعيات تآكل رأس المال الاجتماعي على شرعية النظام واستقراره..... 15

الخلاصة..... 17

التفاعلات الإيرانيـة العـربيـــة والإقليـمـيـة..... 18

إيران توسع خريطة تهديداتها لدول الخليج..... 19

أولًا: عودة الاعتداءات الإيرانية على دول الخليج..... 19

ثانيًا: سياسة توسيع نطاق الاضطرابات في المنطقة..... 20

الخلاصة..... 21

أبعاد زيارات الزيدي لواشنطن وأنقرة وطهران..... 21

أولاً: نتائج زيارة الزيدي لواشنطن..... 22

ثانياً: دلالات زيارة الزيدي لإيران..... 23

ثالثاً: نتائج زيارة الزيدي لتركيا..... 24

الخلاصة..... 25

التحرُّكات الإيرانية في الساحة السورية في ظل عودة التصعيد الأمريكي-الإيراني..... 25

أولًا: ضبْط سوري لشحنة أسلحة وإعلان إيراني باستهداف قاعدة التنف..... 26

ثانيًا: دلالات الحدثين في سياق عودة التصعيد الأمريكي-الإيراني 27
خلاصة..... 28
التوظيف الإيراني للورقة الحوثية في مواجهة التهديدات الأمريكية 28
أولًا: الأبعاد الإستراتيجية الإيرانية لتحريك الورقة الحوثية 29
ثانيًا: الدوافع الحوثية في تحريك جبهة البحر الأحمر
ومضيق باب المندب..... 30
خلاصة..... 32
موقع إسرائيل في معادلة الصراع بعد فشل مذكِّرة التفاهم
الأمريكية-الإيرانية..... 32
أولًا: المكاسب الإسرائيلية من فشل مذكِّرة التفاهم
وعودة المواجهات العسكرية..... 33
ثانيًا: إيران في أجندة زيارة نتنياهو لواشنطن..... 34
خلاصة..... 35
علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل..... 36
الولايات المتحدة وإيران.. تجدُّد المواجهة العسكرية
وفرص العودة للدبلوماسية..... 37
أولًا: خلافات أعادت الحرب..... 37
ثانيًا: تحدِّيات أحيت الدبلوماسية..... 38
خلاصة..... 38

الملخـــص التنفيـــذي

يسلِّط تقرير الحالة الإيرانية لشهر يوليو 2026، الضوء على أبرز التطورات التي شهدتها إيران خلال هذه الفترة.

على المستوى الداخلي نناقش آخر التطورات العسكرية والاجتماعية والفكرية.

وعلى الصعيد الخارجي، نتناول علاقات إيران بمحيطها العربي والإقليمي كدول الخليج والعراق وسوريا واليمن وإسرائيل، وكذلك تفاعلاتها ببعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة.

داخليًا وعلى المستوى العسكري، انهار وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في يونيو بين إيران والولايات المتحدة، حيث استهدفت الغارات الجوية الأمريكية البنية التحتية العسكرية الإيرانية، في حين هاجمت إيران السفن التجارية والدول المجاورة، وهي البحرين والأردن والكويت (دون أن تستهدف إسرائيل) وأدى الحصار المزدوج لمضيق هرمز إلى انخفاض حجم حركة الملاحة بأكثر من 50%؛ مما تسبَّب في ارتفاع أسعار النفط وتعطيل الإمدادات البحرية العالمية. وفي ظل تعثر الجهود الدبلوماسية التي تقودها عُمان، والضغوط الداخلية التي يواجهها النظام، فإن هذه الهدنة التكتيكية قد تنتهي، مع احتمال تجدُّد الأعمال العدائية بين البلدين.

اجتماعيًا، واجه النظام الإيراني خلال العقدين الأخيرين العديد من الاحتجاجات التي كانت مؤشرًا بارزًا عن تراجع سلطة النظام الإيراني وتآكل رأس ماله الاجتماعي، وقد حفَّز هذا الوضع على صياغة خطة الحرب لإسقاط النظام، والتي كان أحد أركانها الدفع إلى احتجاجات شعبية بالتوازي مع العمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل، ورغم تجاوز النظام لهذا الاختبار في هجمات فبراير الماضي التي قُتِل فيها المرشد علي خامنئي، إلا أن مسألة تآكل رأس المال الاجتماعي تبقى قائمةً في ظل طول فترة حالة

الحرب، وما يترتَّب عنها من تداعيات على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية التي تجعل من توجهات النظام الإيراني محلَّ جدل وانقسام مجتمعي، يعزز من احتمالات عودة الاحتجاجات الداخلية.

أيديولوجيًا، يمثل منبر الجمعة سيما في المدن الإيرانية الكبرى -أي في طهران وقم ومشهد-، إحدى أدوات الحشد والتعبئة التي يُعاد من خلالها تفسير الأحداث الإقليمية، وضبط حدود الموقف المقبول منها، عبر ربط القرارات السياسية والعسكرية بمنظومة دينية تمنحها الشرعية والقداسة الدينية. وقد برز خلال شهر يوليو 2026 خطابٌ دينيٌ يجمع بين تمجيد القوة العسكرية، والدفاع عن الحشد الشعبي، والإشادة بحزب الله وفصائل غزة واليمن، والتأكيد على استمرار دعم ما يسمى «محور المقاومة»، وكلها تعبيرات تنمُ عن تصور سياسي يرى أن حدود النظام الإيراني أوسع من حدوده الجغرافية، وأن المقاومة قد تحوَّلت من أداة للسياسة الخارجية إلى عقيدة راسخة للدولة.

أما العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيط العربي والدول الإقليمية، فقد كانت حافلةً بالتطورات والأحداث المهمة. فعلى صعيد التفاعلات الخليجية-الإيرانية، شهد شهر يوليو 2026 موجةً جديدةً من التصعيد الإيراني ضدَّ دول المنطقة، وذلك عقب انهيار مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية، حيث عاودت إيران اعتداءاتها لتشمل استهداف عدد من دول الخليج، فضلاً عن تحريك أذرعها من المليشيات الإرهابية في اليمن والعراق لاستهداف المملكة العربية السعودية ودول الخليج، في مؤشر يعكس إصرار إيران على رفع كلفة التهديدات والضغوط التي تتعرَّض لها من قبل الولايات المتحدة لكن على حساب دول الخليج، رغم أن الأخيرة أثبتت التزامها العملي بمبادئ حُسن الجوار خلال فترات الحرب الأخيرة، إذ امتنعت عن الانخراط في أي أعمال عسكرية ضد إيران، ولم تسمح باستخدام أراضيها أو أجوائها لشن هجمات على إيران.

وعلى الصعيد العراقي، أجرى رئيس الوزراء علي الزيدي ثلاث زيارات إلى الولايات المتحدة وإيران وتركيا، لإرساء نهج التوازن في العلاقات الخارجية للعراق، وتسوية الملفات العالقة مع الدول الثلاث؛ لإخراج العراق من دائرة الصراعات والحروب الإقليمية المنهكة، بما يصب في صالح المنهاج الوزاري للزيدي الرامي لاحتكار الدولة للسلاح. وقد وقَّع في هذه الزيارات على نحو 48 اتفاقية ومذكرة تفاهم إستراتيجية مع واشنطن، ونحو 5 اتفاقيات ومذكرات تفاهم وازنة مع أنقرة مقارنةً باتفاقيتين و3 مذكرات تفاهم مع طهران. ولم تفلح زيارته إلى طهران في تحقيق اختراق في ملفي تفكيك الميليشيات وتصدير النفط العراقي عبر هرمز، في ظل تمسك إيران باستخدام ملف النفط العراقي كورقة ضغط دولية عبر تقليل نِسب المعروض من النفط في الأسواق العالمية لمنع انخفاض الأسعار؛ وبالتالي تخفيف الضغط الاقتصادي عنها مقابل زيادة الضغط الاقتصادي على العواصم الغربية، لا سيما على الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أعادت تطورات يوليو 2026 إبراز سوريا بوصفها ساحة تنازع بين مساعي إيران لاستعادة خطوط إمدادها وتوسيع نطاق ردّها على الولايات المتحدة، وبين توجه دمشق لفك ارتباط أراضيها بمحور النفوذ الإيراني. فقد كشف ضبط شحنة أسلحة يُشتبه في توجهها إلى حزب الله، وإعلان طهران استهداف التنف، عن حاجة إيران المتزايدة إلى الساحة السورية مقابل تراجع قدرتها الفعلية على استخدامها وتفعيلها وسط صراعها الراهن مع الولايات المتحدة.

كما شهد الملف اليمني، خلال يوليو 2026 تحولاً غير مسبوق تمثل في عودة إيران لتفعيل الورقة الحوثية ضمن الإستراتيجية الإيرانية لتوسيع نطاق الصراع وفتح جبهة ضغط جديدة في البحر الأحمر وباب المندب، بالتوازي مع مضيق هرمز. حيث استهدفت إيران من خلال تحريك الحوثيين تهديد خطوط الملاحة والطاقة، وإغلاق البدائل البحرية أمام التجارة والنفط، ورفع كلفة مواجهاتها مع أمريكا؛ بما يعزز أوراقها التفاوضية. وفي المقابل استثمر الحوثيون التصعيدَ لتحقيق أهداف داخلية تتعلَّق بتعبئة أنصارهم ومحاولة احتواء الاحتقان الشعبي والقبلي، بالإضافة لمحاولة تأمين موارد مالية بديلة وإعادة ترتيب وضعهم العسكري والسياسي في مواجهة التحديات المتزايدة. ويعكس تزامن التحرك الإيراني مع التصعيد الحوثي تقاطعًا واضحًا في مصالح الطرفين، ويجعل من البحر الأحمر وباب المندب ورقة ضغط مشتركة قابلة للاستمرار والتصعيد، وفق مسار المواجهة الإيرانية-الأمريكية.

وعلى مستوى التفاعلات الإيرانية-الإسرائيلية، فقد كشفت المواجهة العسكرية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد فشل مذكرة التفاهم وزيارة نتنياهو لواشنطن عن موقع إسرائيل من معادلة الصراع؛ حيث توافَقَ الطرفان الأمريكي والإيراني على تحييد إسرائيل. فقد منعتها الولايات المتحدة من الانخراط في الحرب، وفي المقابل أزاحتها إيران من بنك الأهداف؛ وهو ما يعني أنها باتت العامل المرجح لمستوى المواجهة بين الضربات المحدودة والحرب الشاملة، وأن القرار في ذلك يعود بدرجة أولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

على الصعيد الدولي، انهارت مذكرة التفاهم الموقعة بين الولايات المتحدة وإيران، بسبب الخلاف الجوهري حول عدد من بنودها وفي مقدمتها البند المتعلِّق بتنظيم حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، ومن ثم انهار وقف إطلاق النار المؤقت، وتجدَّدت المواجهة العسكرية بين الجانبين؛ الأمر الذي أعاد الوضع إلى مربع المواجهة، وذلك قبل أن تضغط قوى إقليمية ويتدخل وسطاء من أجل إعادة الطرفين إلى مسار الدبلوماسية، وسط حالة من الجدل بشأن تعقيدات هذا الصراع ومآلاته.

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

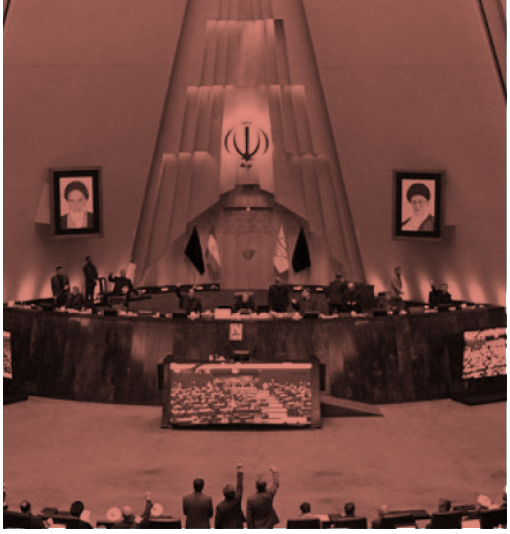

ألقت عودة التصعيد العسـكري بين الولايات المتحـدة وإيـران خلال شـهر يوليـو 2026، بظلالهـا وانعكاسـاتها على الداخـل الإيراني، وذلك فـي مختلف المسـتويات العسـكرية والاجتماعيـة والأيديولوجيـة. وتتمثَّـل أهم محاور الشأن الداخلي في التالي:

- تسـييس خطبـة الجمعـة وتعزيـز حضور الجماعات المسلحة
- إيـران والولايـات المتحدة تـواصلان لعبة «التحدي»
- تآكل رأس المال الاجتماعي للنظام الإيراني

تسييس خطبة الجمعة وتعزيز حضور الجماعات المسلحة

لم تكُن خطبة الجمعة في إيران خطابًا دينيًا وعظيًا صرفًا، ولم تكُن منفصلة بحال عن المجال السياسي، وليست كذلك تعبيرًا شخصيًا نابعًا عن اجتهاد الخطيب وموقفه الشخصي؛ بل إنَّ المنبر، لا سيّما في طهران وقُم ومشهد، يمثِّل إحدى أدوات الحشد والتعبئة، التي يُعاد من خلالها تفسير الأحداث الإقليمية، وضبْط حدود الموقف المقبول منها، وربْط القرارات السياسية والعسكرية بمنظومة دينية تمنحها الشرعية وأحيانا القداسة والعصمة. ومن ثَمَّ، تكشف خطبة الجمعة عن الطريقة، التي تريد بها المؤسسة الدينية والسياسية أن توجِّه إدراك الجماهير.

وقد برَزَ خلال شهر يوليو 2026 خطابٌ ديني يجمع بين تمجيد القوَّة العسكرية، والدفاع عن «الحشد الشعبي»، والتأكيد على استمرار دعْم ما يُسمَّى «محور المقاومة»، وبين البحث عن تأصيل ديني لشروط التفاوض والتهدئة. فثمَّة استدعاءً متكرِّرًا لـ«عاشوراء» و«كربلاء» و«صُلح الحديبية» لا يؤدِّي وظيفةً تاريخية أو وجدانية فقط، وإنَّما يتحوَّل إلى أداة لتفسير المشهد السياسي الراهن، وتحديد الخيارات الممكنة فيه.

يحاول هذا التقرير رصْد وتحليل العلاقة، التي يصنعها خطاب الجمعة الإيراني، وبيان كيف تتحوَّل المقاومة من أداة للسياسة الخارجية إلى عقيدة للدولة لا تنفَكّ عنها بحالٍ، وكيف يُوظَّف التراث الديني في شرعنة الحرب، أو فتْح الطريق نحو التسوية حسب مقتضيات اللحظة السياسية.

أولًا: رسائل المنبر

أثنى خطيب جمعة طهران محمد حسن أبو ترابي، على «رجال وشباب ونساء العراق»، الذين تربُّوا على «نهْج عاشوراء»، قائلًا: «السلام على أعمدة المقاومة الراسخة، والإرادة الصلبة»، ثمَّ أثنى على «حزب الله» وشباب ونساء غزة، ثمَّ مدَحَ «مقاتلي اليمن». وقواعد اللعبة في عالم السياسة اليوم تقوم عند خطيب جمعة طهران، على «أساس القوَّة، وليس على أساس العدالة»[1].

ولم يكُن خطاب الجمعة في طهران بعيدًا عن خطاب الجمعة في قُم، فقد أكَّد محمد سعيدي؛ خطيب جمعة قُم، أنَّ الهجوم على قوّات الحشد الشعبي «كان عملًا جبانًا»، ثمَّ وصَفَ الهجوم بأنَّه «غضب المحور العبري الغربي الوهّابي»، من «الحشد الشعبي»، الذي يعتبره «خط أحمر بالنسبة لـ"الجمهورية الإسلامية"». والحل عند سعيدي، كان في حثّ الحكومة العراقية على زيادة دعمها لـ«الحشد الشعبي». أمّا بخصوص طهران، فقد أكَّد استمرارية الإستراتيجية الإيرانية في دعْم «جبهة المقاومة»، وتواصُل الرسايل المُتبادَلة بين المرشد

(1) وكالة فارس، خطيب جمعه تهران: آمريكا ديگر بازيگر اصلى منطقه نيست، 31 يوليو 2026م (تاريخ الاطلاع: 02 أغسطس 2026م)، https://bit.ly/4wxAZzc

وأمين حزب الله. لكنَّه في الوقت نفسه، يبدو أنَّه تَرَكَ مساحة للحوار أو التراجع، فقد أشار إلى «صُلح الحديبية»، معتبرًا أنَّ «النصر» يتجاوز الإنجازات العسكرية، قائلا: «في المنظومة الفكرية للإسلام، فإنَّ منْع توسُّع الصراع، والحفاظ على أرواح البشر، وتهيئة الظروف للهداية، تُعَدُّ من مصاديق النصر الحقيقي»[1]. وقريبًا من هذا، صرَّح آية الله علم الهدى؛ ممثِّل «الولي الفقيه» وخطيب الجمعة في مشهد، قائلًا: «في التعاليم السياسية للأئمة إرشادات تتعلَّق بظروفنا السياسية، ونحنُ حسينيون وكربلائيون، وقد تحدَّثنا طوال عُمرنا عن الإمام الحسين من أجل حاضرنا[2]؛ لكي يكون كل تحرُّك في إطار سيرة الإمام الحسين ونهضته وهذا النهج».

ويمكنُ القول إنّ أهمّ قضية تجمع الموضوعات الواردة في خُطَب الجمعة الإيرانية، هي بناء علاقة دينية وسياسية بين المقاومة والتفاوض. فكل القضايا الأخرى تُدرَج داخل هذه العلاقة: الحشد الشعبي جزء من جغرافيا المقاومة، ومضيق هرمز أداة من أدوات الردع، وعاشوراء تمنح المواجهة مقتضاها الأخلاقي عند الشيعة، بينما يأتي التفاوض إمّا ثمرةً للقوَّة، وإمّا خدعةً ينبغي رفضها. فخطيب طهران يرى أنَّ «القوَّة تتحدَّث أولًا» لكي تجلس الشرعية بعد ذلك إلى طاولة المفاوضات، وخطيب قُم يستحضر «صُلح الحديبية» ليوسِّع معنى النصر، حيث يشمل وقف توسُّع الحرب وحفْظ الأرواح، ويتهجَّم على السعودية بعبارات هي أبعد ما تكون عن رسالة المنبر أولًا، وعن الجانب الأخلاقي الرسالي ثانيًا، وذلك مع مجافاته للحقائق، بينما يذهب آية الله علم الهدى في مشهد إلى أنَّ التفاوض ووقْف إطلاق النار مجرَّد خدعة، وأنَّ الطريق الوحيد هو الجهاد والمقاومة. وهذا التفاوت لا يمثِّل اختلافًا لغويًا عابرًا، بقدر ما يعبِّر عن صراع داخل «الجمهورية الإسلامية» حول الغاية النهائية للحرب وشروط الخروج منها.

ثانيًا: المقاومة كعقيدة للدولة

لا تظهر المقاومة في هذه الخُطَب باعتبارها أداة مؤقَّتة من أدوات السياسة الخارجية، بل على أنَّها مبدأٌ لهويَّة «الجمهورية الإسلامية». فالنظام لا يعرِّف نفسه كدولة قومية إيرانية فحسب، وإنَّما باعتباره مركزًا لمحور عقائدي يمتدّ من إيران إلى العراق ولبنان وفلسطين واليمن؛ لذلك يصِف خطيب قُم «الحشد الشعبي» بأنَّه «خط أحمر»، ويصِفه بأنَّه «قوَّة ولائية». وتنقل صفة «الولائية» هذا «الحشد» من كونه مؤسسة عراقية تعمل داخل سيادة دولة أخرى، إلى كونه جزءًا من جماعة سياسية

(1) موقع ديدبان إيران، امام جمعه قم: حشدالشعبی خط قرمز نظام جمهوری اسلامی است، 31 يوليو 2026م (تاريخ الاطلاع: 02 أغسطس 2026). https://bit.ly/45uePlA

(2) موقع ديدبان ايران؛ علم الهدى: مذاكره و آتش‌بس يک فريب است/جز جهاد و مقاومت هيچ راهی در برابر آمريکا نداريم؛ 31 يوليو 2026م (تاريخ الاطلاع: 03 أغسطس 2026). https://bit.ly/4pRotrS

عابرة للحدود، تتحدَّد هويَّتها بالقُرب من الولاية والقيادة الدينية الإيرانية. ومن ثمَّ، تؤدِّي نظرية «ولاية الفقيه» وظيفة تتجاوز تنظيم السُلطة داخل إيران؛ إذ تمنح النظام تصوُّرًا لمجال سياسي أوسع من الحدود، يتكوَّن من جماعات تتشارك الولاء والعدو والذاكرة المقدَّسة. ولا يلزم أن تكون هذه الجماعات خاضعة إداريًا لطهران، لكن الخطاب يضعها في وحدة دينية وإستراتيجية واحدة. لهذا، يجمع خطيب طهران بين الحرس الثوري والجيش الإيراني و«حزب الله» وفصائل غزة وقوّات اليمن في بنية خطابية واحدة، كأنَّها وحدات متعدِّدة لجسد سياسي واحد. ومن ثمَّ، فإنَّ «وحدة الساحات» هُنا ليست مجرَّد تنسيق عسكري، بل صورة دنيوية لوحدة «جبهة الحق» في مواجهة «جبهة الباطل»، حسب العقل الولائي الإيراني.

ثمَّة أمر آخر متعلِّق بـ«عاشوراء»، حيث يقوم البناء اللاهوتي للمقاومة على استدعاء كربلاء على أنَّها نموذجٌ تفسيريٌّ وشارحٌ للحاضر. فآية الله علم الهدى لا يتحدَّث عن الإمام الحسين لاستعادة حادثة تاريخية، بل ليقرِّر أنَّ التاريخ الحسيني يقدِّم معيارًا لاتِّخاذ القرار الإيراني اليوم. وكما رأى الحسين، وفق تفسيره، ما لم يَرَه الأصدقاء الذين نصحوه بعدم الخروج، فإنَّ القيادة الثورية ترى حقيقة المواجهة مع الولايات المتحدة، بينما يقع دُعاة التسوية في «خطأ الحسابات».

ومن ثمَّ، لا ينحصر الخلاف حول الحرب في تقدير المصالح والقُدرات، بل يصبح خلافًا بين بصيرة حسينية وحسابات سياسية قصيرة النظر. وتؤدِّي هذه النقلة وظيفتين أساسيتين؛ أولاهما تحصين القرار السياسي من النقد؛ لأنَّ معارضته قد تُوحي، ولو ضمنيًا، بالوقوف في موقع المتردِّدين عن نُصرة الحسين أو حتى «الخائنين». أمّا الثانية، فهي إعادة تعريف الخسارة المادِّية؛ فالموت والدمار والعقوبات لا تنفي النصر بالضرورة؛ لأنَّ كربلاء نفسها انتهت عسكريًا بمقتل الحسين، لكنَّها تحوَّلت في الوعي الشيعي إلى انتصار أخلاقي وتاريخي، هكذا يريد العقل الديني والسياسي الولائي أن يغيِّر مفاهيم النصر والخسارة عند الجماهير وحواضن التقليد.

وبهذه الصيغة التعبوية، يستطيع الخطاب السياسي الإيراني في زمن الحرب الفصل بين التفوُّق العسكري الآني والنصر النهائي، والمحافظة على شرعية المواجهة حتى عند ارتفاع كُلفتها، وتصير التضحية برهانًا على صحة الطريق وصوابيته، بدلًا من أن تكون سببًا في مراجعته، أو المطالبة بمراجعات فكرية وسياسية، فضلًا عن محاسبة سياسية وإستراتيجية لصانع القرار. غير أنَّ خطيب قُم يضيف نموذجًا دينيًا آخر هو «صُلح الحديبية»، واستحضار الحديبية مهم في هذا السياق؛ لأنَّه يمنح النظام منفذًا شرعيًا نحو التهدئة؛ فكما أمكن وصْف الاتفاق، الذي بدا لبعض المسلمين تنازلًا، بأنَّه «فتح»، يمكن تقديم وقْف الحرب أو التسوية المرحلية باعتبارهما نصرًا. وهكذا يوفِّر العقل الديني للنظام

نموذجين قابلين للاستخدام: كربلاء لتسويغ الصمود والتضحية ورفْض الإذعان، والحديبية لتسويغ التسوية المؤقَّتة وإعادة تنظيم القوَّة.

الخلاصة

تكشف خُطَب الجمعة الإيرانية خلال شهر يوليو 2026، عن أنَّ الخطاب الرسمي وشبه الرسمي لا يفصل بين أمن إيران وأمن الجماعات الحليفة لها في الإقليم؛ فالدفاع عن «الحشد الشعبي»، والإشادة بـ«حزب الله» وفصائل غزة واليمن، والحديث عن مضيق هرمز ووحدة الساحات، كلُّها تعبيرات عن تصوُّر سياسي يرى أنَّ حدود «الجمهورية الإسلامية» الإستراتيجية والعقائدية أوسع من حدودها الجغرافية، وذلك تطبيق عملي لنظرية «ولاية الفقيه» بما يُسمَّى «شمولية الولاية». ومن هُنا لا يكون وصْف «الحشد الشعبي» بأنَّه «خط أحمر» مجرَّد موقف تضامني مع مؤسسة عراقية، بل هو إعلان عن أنَّ المساس به يمَسّ بنية المحور، الذي تعِدُّ طهران نفسها مركزه السياسي والروحي. ويُتيح هذا التصوُّر لنظرية «ولاية الفقيه» أن تؤدِّي وظيفة خارجية، فتنتج مجالًا من الولاءات والمصالح المشتركة، دون أن يلزم عن ذلك وجود تبعية إدارية مباشرة لكل فصائل المحور. ويظهر كذلك أنَّ المقاومة في هذا الخطاب ليست نقيضًا مُطلَقًا للتفاوض، وإنَّما هي الشرط، الذي يمنحه المشروعية ويحدِّد توقيته ونتائجه. فالتفاوض المقبول هو الذي يأتي بعد إظهار القوَّة، ويحافظ على سلاح الردع، ولا يؤدِّي إلى تفكيك المحور أو الاعتراف بهزيمته. أمّا التفاوض، الذي يُفهَم على أنَّه تنازُل عن عناصر القوَّة أو استجابة للضغط الأمريكي والإسرائيلي، فيجري تصويره باعتباره خدعة أو خطأً في الحسابات. ومن ثَمَّ، يبدو الخلاف بين خُطباء طهران وقُم ومشهد متعلقًا بدرجة أكبر بتقدير اللحظة السياسية فقط.

إيران والولايات المتحدة تواصلان لعبة «التحدي»

انهار وقف إطلاق النار الذي ساد خلال يوليو 2026، على خلفية خلافاتٍ حول تفسير مذكرة التفاهم الموقعة بين إيران والولايات المتحدة في 18 يونيو 2026. وتخلل التصعيد العسكري الحاد هجمات إيرانية على سفنٍ تجارية وغاراتٍ جوية أمريكية مكثفة لعدة ليال استهدفت مراكز القيادة الإيرانية ومستودعات الطائرات المسيَّرة والبنية التحتية البحرية. في المقابل، هاجمت طهران الدول المجاورة لها: البحرين والأردن والكويت بينما تجنَّبت مهاجمة إسرائيل. ولا يزال الحصار المفروض من الجانبين -إيران والولايات المتحدة- على مضيق هرمز نتيجة هذا التصعيد مستمرًا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وتكاليف التأمين البحري ونقص الإمدادات الصناعية والمحلية، في خضم المخاوف من تجدد الأعمال العدائية الشاملة. وبعد أن لحقت أضرار بصناعتها العسكرية، كثَّفت إيران جهودها للحصول على أنظمة الدفاع الجوي والرادارات والوقود الصلب للصواريخ الباليستية من

دولٍ صديقة مثل الصين وروسيا أو عبر السوق السوداء. سوف نناقش في هذا التقرير محورين، الأول: الوقف المتقطع لإطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، وفي الثاني سنجيب على هذا السؤال: هل يعيد الحرس الثوري تسليح نفسه استعدادًا لجولةٍ قادمة؟

أولًا: وقف متقطع لإطلاق النار

في 24 يوليو 2026، أعلن الرئيس دونالد ترامب وقف الضربات على إيران بعد نحو أسبوعين من الغارات واسعة النطاق، والتي امتدت من طهران إلى بوشهر وأذربيجان الشرقية وهمدان وهرمزجان وخوزستان وسيستان وبلوشستان.[1] وجاءت الضربات الأمريكية ردًا على هجومٍ إيراني على ناقلة نفط، وهو ما أجبر الطاقم على مغادرة السفينة. كما واصلت إيران أيضًا هجماتها ضد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. كما شنَّت هجماتٍ ضد البحرين والأردن والكويت، لكنها امتنعت عن توسيع نطاق هجماتها لتشمل إسرائيل، التي تصفها بعدوها اللدود. وفي الوقت نفسه، أوعزت إلى أذرعها في العراق واليمن بشنِّ هجماتٍ على المملكة العربية السعودية.

منذ التوقف المؤقت للضربات الأمريكية، لم تحقِّق المحادثات الجارية في عمان، والجهود الدبلوماسية التي تجري عبر الوسطاء بقيادة باكستان، تقدمًا يُذكر. ومع ذلك، لا يزال الحصار المفروض على المضيق قائمًا. وسُجل أكثر من 40 عبورًا للسفن التجارية وسفن الحاويات في آخر 10 أيام من شهر يوليو مقارنةً بـ 82 عملية عبورٍ في الأيام التي سبقتها. في 29 يوليو، عززت الولايات المتحدة إجراءات فرض الحصار وشددت الضغوطات على تجارة النفط الإيرانية من خلال فرض عقوباتٍ على العديد من السفن التي تنقل النفط الخام والبتروكيماويات الإيرانية[2]. منذ بداية الحرب الإيرانية، أفادت المنظمة البحرية الدولية بتسجيل 62 حادثًا بحريًا شملت سفنًا تجارية عبر الخليج ومضيق هرمز وخليج عمان.

على الرغم من تمسك إيران بالسيطرة على المضيق، إلَّا أنَّ محادثاتها مع عمان تهدف إلى وضع نظامٍ من أجل تنظيم حركة الملاحة، على غِرار النظام المطبق في مضيق ملقا (والذي لا يضم دولًا تعتمد سواحلها على منفذٍ واحدٍ للدخول و الخروج). وتراهن طهران برغم النقص الذي تعاني منه في أنظمة الدفاع الجوي والذخائر متوسطة المدى الموجهة بدقة، على أمل أن يرضخ الرئيس ترامب لضغوطها قبل انتخابات التجديد الحاسمة والمثيرة في نوفمبر المقبل.

لا تقتصر العقبات أمام المساعي العمانية لإدارة مضيق هرمز بصورةٍ مشتركة على المطالب الإيرانية المتطرفة

(1) Andrew Roth, US pauses Iran attacks after Trump advised to halt bombing, The Gaurdian, (July 27, 2026), accessed: July 30, 2026, https://bit.ly/4fS2qfW

(2) U.S. Department of the Treasury, Treasury Disrupts Iranian Regime's Strait of Hormuz Extortion Network, accessed: July 30, 2026, https://bit.ly/45e0Kc3

فحسب، بل تشمل أيضًا عدم حصولها على تأييد دول الخليج التي تعتمد سيادتها واقتصادها بشكلٍ حاسم على حرية الملاحة عبر المضيق.

ثانيًا: هل يعيد الحرس الثوري تسليح نفسه استعدادًا لجولةٍ لقادمة؟

يتفق المحللون من كلا الجانبين على أنَّ اندلاع جولةٍ من القتال بعد انتهاء التوقف التكتيكي مرتفع جدًا. في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على زيادة أنظمة الدفاع الجوي والذخائر الهجومية، تلجأ إيران إلى مصادرها التقليدية للحصول على الأسلحة من السوق السوداء وكذلك من روسيا والصين وكوريا الشمالية وبيلاروسيا. وأفادت وكالة «رويترز» أنَّ إيران حصلت على ما يصل 400 قاذفة صواريخ صينية الصنع محمولة على الكتف، بقيمةٍ تتراوح بين 60 و 70 مليون دولار[1] . ووفقًا لتقريرٍ يستند إلى مصادر مطلعة، تتضمن الصفقة مع شركة «تشونغتشينغ باوشانغ» الدولية للاستثمار، وهي شركة مقرها في هونغ كونغ، شراء ما بين 300 و 400 من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، بما في ذلك صواريخ كيو دبليو-12 و إف إن-16 الصينية الصنع. ونفت وزارة الخارجية الصينية هذه التقارير ووصفتها بأنها لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وتُعدُّ منظومات الدفاع الجوي المحمولة والمتحركة التي يجري الحديث عنها، أنظمة صواريخ أرض-جو تطلق عبر الكتف وموجهة بالأشعة تحت الحمراء ومصممة لاستهداف الطائرات والمروحيات والطائرات المسيرة التي تحلق على ارتفاعاتٍ منخفضة. وتسعى إيران إلى الحصول على أنواعٍ أخرى من هذه المنظومات، لكن الصين لا تريد المخاطرة بتزويد طهران بمنظومة دفاع جوي متعدد الطبقات في الوقت الذي لا تزال فيه علاقاتها مع الولايات المتحدة تتسم بالتعاون لا سيما قبيل الزيارة المقررة للرئيس شي جين بينغ إلى واشنطن في منتصف سبتمبر.

وأفاد تقريرٌ آخر بأنَّ إيران تسلمت بالفعل مئات الصواريخ أرض-جو المحمولة على الكتف من الصين وروسيا خلال فتراتٍ وقف إطلاق النار الأخيرة[2].

كما أفادت التقارير بأنَّ الحرس الثوري الإيراني حصل على ثلاثة أنواعٍ من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف أثناء زيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى بكين في مايو الماضي. وبحسب ما أفادت التقارير، أنَّ عمليات التسليم من روسيا والصين تمت في منتصف يونيو. ويزعم التقرير أيضًا أنَّ الجيش الإيراني استخدم أحد الأنظمة الصينية لإسقاط طائرة مسيرة أمريكية الصنع من طراز «لوكاس» بالقرب من بندر

(1) John Irish and Jonathan Saul, Iran to get Chinese shoulder-launched missile systems in weeks, Reuters, (July 29, 2026), accessed: Aug 072026 ,, https://bit.ly/4wirxyY

(2) Dalshad Hussein, Iran Received New Chinese and Russian Air Defense Systems, Sources Tell MBN, Alhurra, (August 06, 2026), accessed: Aug 07, 2026, https://bit.ly/3TOHAqD

عباس في 13 يوليو. وأفاد التقرير أيضًا أن إيران «تلقت حوالي 300 من منظومات الدفاع الجوي الروسية الصنع المحمولة على الكتف من طراز 9 كيه 333 فيربا في خمس شحناتٍ صغيرة نقلت عبر بحر قزوين». وذكرت «رويترز» في وقتٍ سابق أن إيران تسعى للحصول على صواريخ مجنحة مضادة للسفن، إلَّا أنَّ الصفقة فشلت بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بها[1].

الخلاصة

تبدو علامات الإرهاق من الحرب واضحةً على طرفي الصراع، لكن المواقف المتشددة لكلا الطرفين تحول دون التوصل إلى أرضيةٍ مشتركة. قد تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرةً إلى أخذ مخاوف حلفائها في عين الاعتبار، بعدما تحملوا العبء الأكبر من تبعات الحرب التي شنتها واشنطن إلى جانب إسرائيل. بالنسبة لإيران فإنَّ ثمَّة سبب آخر يدفعها إلى مواصلة القتال وهو احتمال اندلاع احتجاجاتٍ شعبية نتيجة لتردي الأوضاع الداخلية، وقد أثبت النظام الإيراني خلال الأعوام الماضية أنَّه يوظف التهديدات والأعمال العدوانية الخارجية للتخفيف من الضغوط السياسية الداخلية. وبالنسبة للولايات المتحدة، يتوقع الحلفاء منها ألَّا تحول الصراع إلى حربٍ لا نهاية لها وألا تتركه في الوقت نفسه عالقًا في حالةٍ من الجمود.

تآكل رأس المال الاجتماعي للنظام الإيراني

في ظل الأزمة الحالية، حذَّر الإعلام الإيراني من دخول البلاد في مرحلة حرجة غير مسبوقة، حيث لم تعُد الحرب الخارجية تمثل الخطر الأكبر أمام النظام الإيراني، بل كشفت عن عمق الأزمات الداخلية المتراكمة، وفي مقدمتها تآكل رأس المال الاجتماعي، وانهيار الثقة، وهشاشة العلاقات القائمة بين النظام والشعب، لا سيما في أعقاب ما فرضته الحرب من أزمات وضغوط اقتصادية واجتماعية ونفسية وأمنية؛ الأمر الذي وضع شرعية النظام واستقراره في اختبارٍ وتحدٍ يهدد الخطاب الداعي إلى التماسك الوطني. وعليه، سيناقش التقرير هذه المسألة في محورين رئيسيين، هما: أثر الحرب على تآكل رأس المال الاجتماعي، وتداعيات هذا التآكل على شرعية النظام واستقراره.

أولاً: أثر الحرب على تآكل رأس المال الاجتماعي

أسهم استئناف الحرب في تسريع تآكل رأس المال الاجتماعي داخل إيران، حيث نقل المجتمع الإيراني من حالة انتظار التهدئة إلى حالة انكشاف يومي على آثار الصراع، فقد ارتبطت الجولة الجديدة بانهيار مسارات التفاهم وتجدُّد الضربات والردود العسكرية، الأمر الذي جعل الحرب حاضرةً في حياة المواطنين، إذ تزامنت مع تضخم مرتفع وصل إلى 87,9%

(1) John Irish, Parisa Hafezi and Gavin Finch, Iran nears deal to buy supersonic anti-ship missiles from China, Reuters, (Feb 24, 2026), accessed: Aug 08, 2026, https://bit.ly/4xz4ilh

وفقاً لمركز الإحصاء الإيراني[1]، وتراجع في القوة الشرائية، وارتفاع معدلات الغلاء، وانعدام الأمن الوظيفي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والسياسي والنفسي، وركود اقتصادي وانهيار في العملة، وانتشار البطالة، وتراجع في الدخل الذي أدى إلى انتشار الوظائف غير الرسمية والمؤقتة، وانخفاض الرضا عن الحياة، وانهيار الطبقة المتوسطة، وضعف النظام التعليمي والبيئي وقطاع الطاقة، وتراجع الصحة وقصور في الخدمات الطبية والكادر الطبي، وانتشار الفساد والجريمة والانحراف والغموض والانقسامات في أروقة النظام، وسوء الإدارة في البلاد، والهجرة والنزوح حيث بلغت وفقاً للأمم المتحدة نحو 3,2 مليون شخص[2]، لا سيما أصحاب العقول المفكرة والنخب، وما تخلفُه من تحولات ديموغرافية، وتسييس الدين، وبعض القضايا الاجتماعية كالحقوق الإنسانية والحجاب، وتآكل القيم الإنسانية والانقسام بين الأجيال، والعقوبات الأممية وما تُفرزُه من أزمات، الأمر الذي عمَّق في نفوس المواطنين الشعور بأنهم يتحملون كلفة خيارات لا يملكون القدرة على التأثير فيها. وفي ظل هذه الظروف، تتراجع الثقة الرأسية بين المجتمع والدولة، وتضعف الروابط الأفقية بين المواطنين.

كما كشفت الحرب عن حدود قدرة النظام في تحويل التهديدات الخارجية إلى تماسك وطني مستدام، فخطابات الدفاع عن الدولة قد تخلق التفافاً مؤقتاً، لكنه سرعان ما يتلاشى في حال اتساع الفجوة بين رواية الصمود الرسمية وتجربة المواطن اليومية مع الأزمات الداخلية التي أثقلت كاهله، وتصاعد ممارسات النظام العنيفة والقمعية وتشديد الرقابة المتفشية في الشارع والإعلام الإيراني ووسائل التواصل الاجتماعي، التي جعلت الشعب يفقد ثقتهُ فيه ودعمه، مما يجعلها بيئةً مناسبةً لارتفاع موجة الاحتجاجات والثورات في البلاد. ومما ضاعف حجم التآكل، تركيزُ النظام الإيراني على القطاعات الأمنية والعسكرية، التي جعل حصتها من ميزانية الدولة تفوق ما خصصهُ لمعالجة قضايا القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يُعزز شعور الاغتراب والخوف في نفوس المواطنين، وفقدان الأمل في المستقبل وضعف الاستعداد لتقديم التضحيات في سبيل سياسات غير عادلة أو شفافة.

ثانياً: تداعيات تآكل رأس المال الاجتماعي على شرعية النظام واستقراره

يمثل تآكل رأس المال الاجتماعي في إيران تحدياً مباشراً لشرعية النظام واستقراره، لقدرته على إضعاف الثقة المتبادلة بين المجتمع ومؤسسات الحكم في البلاد، كما يحدُ من قدرته على تعبئة المواطنين

(1) موقع ايبنا، مركز آمار تورم تيرماه 1405 را اعلام كرد (29يوليو2026)، تاريخ الاطلاع30يوليو2026، https://bit.ly/3Sc-DhVB

(2) middleeastoutlook، Iran After the War: Between National Cohesion and Political Reform, June 25, 2026 [Last viewed on July 25, 2026] https://bit.ly/4bvqUdP

أو إدارة الأزمات بكفاءة عالية، حيث إن المشكلة لم تعُد اجتماعيةً فقط، بل أصبحت سياسيةً تمسُ جوهر شرعية النظام أيضاً، وترتبط بمدى اقتناع المواطنين وتقبلهم لسياسات الدولة وكفاءة مؤسساتها وقدرتها على حماية مصالحهم. ووفقاً لأحد الاستطلاعات التي جرت في مايو 2026، حول معدلات الاستياء وتراجع الأمل في المستقبل والغضب العام في البلاد ومعدلات الثقة في مؤسساتها، فقد أشارت النتائج إلى انخفاض في مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية، إذ بلغت نحو 25,4%، وفي البرلمان بلغت 23,1%، وفي القضاء بلغت30,8%، وفي وسائل الإعلام الوطنية 28,8%، ولقد حملت هذه الأرقام رسالةً مفادها أن رأس المال الاجتماعي، الذي يعدُ أهم ركيزة للحكم والتماسك الوطني، يحتاج إلى اهتمام وإعادة بناء الثقة العامة، لا سيما أنه يعدُ المحرك الأساسي لتنظيم العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الرسمية[1]، وبالرغم من أن أدوات الضبط الأمنية والإعلامية قد تحد نوعاً ما من حدة التوترات والضغوط بشكل مؤقت، إلا أنه من الصعب جداً أن تعالج أزمة الثقة وتحقق استقراراً مستداماً، بل إن الاعتماد عليها كفيلٌ بتعميق الشعور بالاغتراب السياسي، وإضعاف استعداد المجتمع للتعاون مع الدولة وقت الأزمات. وتتجلّى خطورة هذا التآكل في أنه يطال الفئات التي تشكّل عادةً الاستقرار الاجتماعي في البلاد، مثل الشباب، وذوي الدخل المحدود، والطبقة الوسطى، والعمال، فهذه الفئات لا تنظر إلى الأزمات من خلال الخطابات السياسية أو الأمنية فحسب، بل من خلال درجة تأثيرها المباشرة على مجالات العمل والأجور والأسعار والسكن والصحة والتعليم والخدمات. ومع تصاعد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتضرر البنى التحتية جرَّاء الحرب، يزدادُ الشعور بأن تكلفة السياسات العامة تُحمَّل للمجتمع دون مشاركة حقيقية في القرار أو ضمانات عادلة للحماية والتعويض. كما أن التراجع في مصداقية الرواية الرسمية وتقييد المجال الإعلامي والرقمي، وتشديد الرقابة عليه، يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على احتواء الغضب العام، وبناء إجماع وطني حول خياراتها، ففي حال شعر المواطن بأن هناك معلومات غير مكتملة أو غير صحيحة، سيلجأ إلى مصادر بديلة، وبذلك تتراجع قدرة المؤسسات الرسمية عن احتواء هذا الغضب؛ مما يجعل الاحتجاجات قابلةً للانتقال من مجرد مطالب معيشية مباشرة إلى مطالب أوسع تستهدف رأس السلطة وترتبط بعدالة النظام وكفاءته؛ وبناءً عليه، فإن استمرار النظام لا يعني بالضرورة تعافي شرعيته، وكذلك الهدوء الظاهر لا يعني رسوخ الاستقرار، حيث إن الاستقرار القائم على الردع والعنف يبقى هشاً أمام أي صدمة اقتصادية أو

(1) موقع رزنامه جوان انلاين، سقوط اعتماد صعود آسیب های اجتماعی (20يوليو2026)، تاريخ الاطلاع 25يوليو2026، https://bit.ly/4ci2rsy

أمنية أو خدمية. ومن هنا، فإن إعادة بناء رأس المال الاجتماعي يتطلَّب التحول من خطاب الصمود إلى انتهاج سياسات ملموسة تخفف الأعباء المعيشية وتلبي احتياجات المواطنين، وتُعزز الشفافية والمصداقية، وتوسع قنوات المشاركة والمساءلة، بشكل يسمح بتحول القوة إلى قبول سياسي أكثر استدامة.

الخلاصة:

تعاني إيران في الوقت الراهن من استنزاف حاد لرأس المال الاجتماعي وتآكله، وفقدان الثقة الشعبية، مما أدى إلى أزمة داخلية بنيوية تعملُ حالةُ الحرب على ترسيخها وتعميقها أكثر، وتدفع باتجاه محاصرة النظام لتغيير سياساته الحالية أو مواجهة ضغوط مجتمعية راغبة في التغيير. ويُدرك النظام الإيراني هذه المخاطر، ويعمل على الموازنة بينها وبين خياراته في الحرب، وهو ما يتضحُ من محاولات حكومية تهدف إلى تخفيف الأعباء المعيشية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، واحترام الحقوق والحريات المشروعة، ومكافحة الفساد. لكن في المقابل هناك أبعادٌ ما زالت غائبةً في المعادلة على غرار فتح قنوات حوار حقيقية مع الشعب، والابتعاد عن القمع والتعبئة الأمنية التي تعمِّق الفجوة بينهما؛ مما يجعل استقرار النظام وثباته مرهوناً بقدرته على إعادة بناء العلاقة مع المجتمع.

التفاعلات الإيرانية العربية والإقليمية

شهدت العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية والإقليمية، تطورات مهمة، ففي الخليج، شهد شهر يوليو 2026 موجةً جديدةً من التصعيد الإيراني على دول الجوار العربي، وذلك عقب انهيار مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية، حيث اتجهت إيران إلى معاودة اعتداءاتها لتشمل استهداف أعيان مدنية ومنشآت حيوية بعدد من دول الخليج والأردن، فضلاً عن تحريك أذرعها من المليشيات الإرهابية في اليمن لاستهداف دول المنطقة. وبشأن العراق، فقد قام رئيس وزرائها بثلاث زيارات خارجية خلال شهر يوليو، الأولى إلى الولايات المتحدة والثانية لتركيا والثالثة لإيران، وذلك تماشيًا مع توجهات الحكومة الجديدة في إرساء نهج جديد يحقق التوازن في العلاقات الخارجية ويُبعد العراق عن شبح الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران. وفي سوريا كشف ضبط شحنة أسلحة يُشتبه في توجهها إلى حزب الله، وإعلان طهران استهداف التنف، عن حاجة إيران المتزايدة إلى الساحة السورية لا سيما في ظل صراعها الراهن مع الولايات المتحدة. أما اليمن، فقد شهدت تحولاً غير مسبوق تمثل في عودة إيران لتفعيل الورقة الحوثية ضمن الإستراتيجية الإيرانية لتوسيع نطاق الصراع وفتح جبهة ضغط جديدة في البحر الأحمر وباب المندب، بالتوازي مع مضيق هرمز. وعلى مستوى التفاعلات الإيرانية-الإسرائيلية، كشفت المواجهات العسكرية الأخيرة أن كلاً من إيران والولايات المتحدة الأمريكية قد عملا على تحييد إسرائيل من معادلة الصراع خلال هذه المرحلة؛ فقد منعها ترامب من الانخراط في الحرب، وفي المقابل أزاحتها إيران من بنك أهدافها. وسوف نتناول هذه التطورات من خلال المحاور التالية:

- إيران توسِّع خريطة تهديداتها لدول الخليج
- أبعاد زيارات الزيدي لواشنطن وأنقرة وطهران
- التحركات الإيرانية في الساحة السورية في ظل عودة التصعيد الأمريكي-الإيراني
- التوظيف الإيراني للورقة الحوثية في مواجهة التهديدات الأمريكية
- موقع إسرائيل في معادلة الصراع بعد فشل مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية

إيران توسع خريطة تهديداتها لدول الخليج

شهد شهر يوليو 2026 موجةً جديدةً من التصعيد بين إيران ومحيطها الإقليمي، وذلك عقب انهيار مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية التي توسطت فيها باكستان في 18 يونيو 2026، حيث اتجهت إيران إلى معاودة اعتداءاتها لتشمل استهداف أعيان مدنية ومنشآتٍ حيويةٍ في عددٍ من دول الخليج والأردن، فضلًا عن تحريك أذرعها من الميليشيات الإرهابية في اليمن لاستهداف دول المنطقة في مؤشرٍ يعكس هروب طهران إلى الأمام من خلال خلق الأزمات في المنطقة بهدف رفع كلفة الحرب التي تتعرض لها من قِبل الولايات المتحدة. من هذا المنطلق سيناقش هذا التقرير المحورين التاليين، الأول هو: عودة الاعتداءات الإيرانية على دول الخليج، والثاني: سياسة توسيع نطاق الاضطرابات في المنطقة.

أولًا: عودة الاعتداءات الإيرانية على دول الخليج

لطالما أكدت دول «مجلس التعاون الخليجي» وفي مقدمتها المملكة التزامها بمبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ولم يقتصر هذا الالتزام على الخطاب السياسي، بل تجسد عمليًا في مواقفها خلال فترات الحرب الأخيرة، إذ امتنعت عن الانخراط في أي أعمالٍ عسكرية ضد إيران، ولم تسمح باستخدام أراضيها أو أجوائها لشن هجماتٍ عليها. وفي هذا السياق، كما جاءت مشاركة وفود المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عُمان في مراسم تأبين المرشد الإيراني الراحل علي خامنئي في 03 يوليو 2026، لتؤكد مجددًا أنَّ دول الخليج لا تزال تتمسك بسياسة حسن الجوار، وتحرص على إبقاء قنوات التواصل السياسي والدبلوماسي مفتوحةً، انطلاقًا من قناعتها بأنَّ استقرار الإقليم يتطلب إدارة الخلافات بالحوار والاحترام المتبادل، وليس بالتصعيد أو القطيعة.

إلَّا أنَّ هذا النهج الخليجي القائم على ضبط النفس والصبر الإستراتيجي لم يقابله تغييرٌ مماثلٌ في السلوك الإيراني، إذ واصلت إيران والجماعات المسلحة التابعة لها الاعتداءات واستهداف المنشآت المدنية لدول المنطقة، بما يعكس استمرار الفجوة بين الخطاب الخليجي الداعي إلى التهدئة والسلوك الإيراني على الأرض. وفي هذا الإطار عادت طهران في 07 يوليو 2026 إلى تبني نهج التصعيد، من خلال الانخراط في ممارساتٍ وسياساتٍ أعادت إنتاج حالة التوتر الإقليمي، حيث شنَّت هجماتٍ على ناقلة غازٍ قطرية وناقلة نفطٍ سعودية أثناء إبحارهما في المياه الإقليمية ذات السيادة العمانية، إلى جانب استهداف ناقلتي نفطٍ إماراتيتين ما أسفر عن مقتل قبطانها الذي يحمل الجنسية الهندية وعدد آخر من أفراد الطاقم، فضلاً عن استهدافها للكويت والبحرين والأردن بهجماتٍ صاروخية متكررة الحقت أضرارًا بمحطات الكهرباء ومنشآت تحلية المياه والنفط والغاز. واستكمالًا لهذا النهج الإيراني المزعزع للاستقرار، زار وزير الخارجية الإيراني

عباس عراقجي سلطنة عمان في 11 يوليو 2026 لفرض ترتيباتٍ تمنح إيران السيطرة على مضيق هرمز من خلال فرض رسومٍ على حركة العبور؛ غير أنَّ المقترح قوبل برفض سلطنة عمان انطلاقًا من تمسكها بالأعراف الدولية و«اتفاقية قانون البحار للعام 1982». وفي أعقاب هذا الرفض صعَّدت إيران تجاه مسقط في 12 يوليو 2026 باستهدافها محافظة مسندم ومحافظة الوسطى[1] ، الأمر الذي دفع الخارجية العمانية لاستدعاء السفير الإيراني موسى فرهنك وتسليمه مذكرة احتجاجٍ تدين ذلك. هذا السلوك ليس مجرد ردِّ فعلٍ عابرٍ على تطوراتٍ ظرفية، بل جاء امتدادًا لنهجٍ إيراني ثابت يقوم على السعي إلى فرض الهيمنة الإقليمية متجاهلًا الدعوات الخليجية المتكررة لضبط النفس والمبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى خفض التصعيد وصون الأمن والاستقرار الإقليمي.

ثانيًا: سياسة توسيع نطاق الاضطرابات في المنطقة

في إطار سعيها إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية في الخليج العربي والمنطقة، اتجهت إيران إلى تصعيد الأزمات الإقليمية ومحاولة فرض وقائع ميدانية جديدة، ليس فقط لتعزيز نفوذها الجيوسياسي، وإنما أيضًا للهروب إلى الأمام من الضغوط المتصاعدة المرتبطة ببرنامجها النووي والباليستي وسلوكها الإقليمي المزعزع للاستقرار. وانطلاقًا من هذا النهج، سعت طهران إلى نقل مركز الاهتمام الدولي من ملفاتها الخلافية الأساسية إلى أزماتٍ أمنيةٍ جديدة، عبر توسيع نطاق التوتر في الممرات البحرية الدولية، وتحويلها إلى أدوات ضغطٍ ومساومةٍ في مواجهة المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، وبالتزامن مع استهداف السفن العابرة في مضيق هرمز تسعى طهران إلى توسيع نطاق الاضطرابات في البحر الأحمر ومضيق باب المندب؛ حيث استهدفت «ميليشيا الحوثي الإرهابية» التابعة لها سفنًا سعودية في البحر الأحمر، إلى جانب استهداف مناطق في جنوب المملكة العربية السعودية، الأمر الذي قوبل بردٍ عسكري محسوب من قِبل قوات تحالف دعم الشرعية.

ولم يقتصر هذا السلوك على الساحة اليمنية، بل امتد إلى العراق، حيث لا تزال «الميليشيات العراقية الإرهابية» التابعة[2] لإيران تمارس أنشطةً تستهدف أمن واستقرار دول الجوار، في إطار تنفيذ أجندةٍ إيرانيةٍ تهدف إلى تأزيم البيئة الإقليمية، ومنع عودة العراق إلى محيطه الإقليمي. وقد شهدت الآونة الأخيرة تصعيدًا خطيرًا تمثّل في استهداف ميليشيات عراقية موالية لإيران لمنشآتٍ نفطية وحيوية داخل

(1) وزارة الخارجية العمانية، وكيل الوزارة للشؤون الإدارية يستدعي السفير الإيراني (12 يوليو2026)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو2026، https://bit.ly/4bFIPi5

(2) منصة أكس، وزارة الدفاع السعودية، اعتراض وتدمير عدد من المسيّرات قادمة من الأراضي العراقية (27 يوليو2026)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2026، https://bit.ly/4x07Z3p

السعودية باستخدام طائراتٍ مسيّرة. وفي هذا الإطار أصدرت المملكة بيانين في 27 – 28 يوليو 2026 أنها ستتعامل بحزمٍ مع جميع أشكال العدوان، وستواجه كافة مصادر التهديد بما يحفظ أمنها الوطني ويصون استقرار المنطقة؛ وفي 29 يوليو شنَّت المملكة ضرباتٍ نوعيةٍ محددة ضد أهدافٍ تابعة للميليشيات الإرهابية التابعة لإيران في العراق انطلاقًا من حق الدفاع عن النفس الذي يكفله القانون الدولي وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب تأكيدها أنَّها لا تسعى للتصعيد لكنها في الوقت ذاته سترد على أي عدوانٍ يستهدف أراضيها.

الخلاصة

تسعى طهران من خلال أدواتٍ متعددة الاتجاهات للضغط على الولايات المتحدة ودول المنطقة بحيث لا تظل المواجهة محصورةً داخل حدودها، وإنما تتحول إلى أزمةٍ إقليميةٍ واسعة ترتفع معها كلفة أي ضغوطٍ سياسية، ويكشف هذا السلوك عن نمطٍ متكررٍ في الإستراتيجية الإيرانية يقوم على تدويل أزماتها الداخلية والخارجية، وتحويل الضغوط الواقعة عليها إلى تهديداتٍ تمس أمن الإقليم والمصالح الاقتصادية الدولية، ولا سيما أمن الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، وبذلك، فإنَّ السلوك الإيراني لا يمكن النظر إليه بوصفه سلسلةً من الأحداث المنفصلة، بل يمثل جزءًا من إستراتيجيةٍ متكاملة تهدف إلى تأزيم البيئة الإقليمية، وخلق أوراق تفاوضٍ جديدة، حتى وإن جاء ذلك على حساب سيادة الدول، وحرية الملاحة الدولية، وقواعد القانون الدولي. وعليه، فإنَّ طهران لا تنظر إلى سياسة حسن الجوار التي تبنتها دول الخليج باعتبارها فرصةً لبناء الثقة أو إعادة صياغة العلاقات على أسسٍ أكثر استقرارًا، وإنما واصلت انتهاج سياسات الضغط والتصعيد عبر استهداف الدول الخليجية، سواء بصورةٍ مباشرة أو من خلال وكلائها الإقليميين، بما يعكس غياب إرادةٍ سياسيةٍ حقيقية لإحداث تحولٍ حقيقي في سلوكها الإقليمي؛ ومن ثم، فإنَّ استمرار هذا النهج قد يفضي إلى إضعاف جدوى المبادرات الخليجية الأحادية الجانب، ويحد من قدرتها على تحقيق أهدافها في بناء الثقة وخفض التوتر، الأمر الذي قد يدفع دول الخليج إلى إعادة تقييم خياراتها الإستراتيجية وأدواتها في إدارة العلاقة مع إيران والانتقال من سياساتها التي تقوم على منح الأولوية للمبادرات الدبلوماسية وبناء الثقة، إلى مقاربةٍ تقوم على الحزم والتعامل مع مصادر التهديد بما يحفظ استقرار دول الخليج وأمنها الوطني.

أبعاد زيارات الزيدي لواشنطن وأنقرة وطهران

شهد شهر يوليو 2026، ثلاث زيارات خارجية لرئيس الحكومة العراقية علي الزيدي، إحداها للولايات المتحدة، والثانية لإيران والثالثة لتركيا، تماشيًا مع توجهات الحكومة الجديدة في إرساء نهج جديد يحقِّق التوازن في العلاقات الخارجية ويُبعد العراق عن شبح الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران، الأمر الذي

يطرح عددًا من التساؤلات، أبرزها: ما هي أبعاد الزيارات الثلاث وحجم نتائجها مقارنةً ببعضها البعض؟ وإلى أي مدى استطاع الزيدي أثناء زياراته حلحلةَ الملفات العالقة مع الدول الثلاث؟

أولاً: نتائج زيارة الزيدي لواشنطن

أجرى رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي زيارةً لواشنطن في الفترة من 13-17 يوليو 2026، وصفها مراقبون بأنها الأكبر بين زيارات رؤساء الحكومات العراقية المتعاقبة للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد 2003، وذلك لاعتبارات تتعلَّق بحجم الحفاوة والاستقبال بالبيت الأبيض، وبحصوله على دعم سياسي واسع من الرئيس ترامب ورموز إدارته، جرَّاء التفاهم على ملفات أمنية واقتصادية حسَّاسة تتعلَّق بمطالب ترامب بضرورة تقليص نفوذ الميليشيات، وحصر السلاح بيد الدولة، الأمر الذي خلق انقسامات وضغوطًا سياسية للزيدي مع الأطراف الميليشياوية الموالية لإيران بالداخل.

كما تتعلَّق أيضًا بحجم الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي ترتَّبت على انعقاد قمة الأعمال الأمريكية-العراقية التي استضافتها غرفة التجارة الأمريكية، حيث وقَّع الطرفان على 48 اتفاقاً ومذكرة تفاهم ذات طبيعة اقتصادية بقيمة 60 مليار دولار، أبرزها: اتفاق بين وزارتي النفط والكهرباء العراقية مع شركات أمريكية، واتفاق يعطي رخصة العمل لشركة ستارلينك لتنفيذ ما يسمى خدمة النت الفضائية في العراق، واتفاق وزارة الخزانة الأمريكية والبنك المركزي العراقي لرفع العقوبات الأمريكية عن سبعة مصارف عراقية كانت واقعةً تحت الحظر الأمريكي. إلى جانب اتفاقات أخرى في قطاع الطاقة، من بينها اتفاق نفطي عبر مسار لا يمر بمضيق هرمز، ومذكرة تفاهم مع سوريا لنقل النفط العراقي إلى ميناء بانياس السوري. الأمر الذي سيسمحُ بحضور غير مسبوق للشركات الأمريكية في قطاعات إستراتيجية مثل الطاقة والتكنولوجيا والكهرباء العراقية. كذلك نجح الزيدي في عقد تفاهمات أمنية وعسكرية مهمة أثناء محادثاته مع وزير الحرب بيت هيجيست، حيث أشارت التقارير إلى تفاهمات لشراكة أمنية أمريكية-عراقية تستمر بعد إتمام الموعد المحدد للانسحاب العسكري الأمريكي الكامل من العراق، وتتضمَّن تعزيز الدور الأمريكي في تدريب وتسليح الجيش العراقي، وتعزيز التنسيق الأمني والاستخباراتي.

تنظر الأطراف المناوئة للزيارة، ولا سيما الميليشيات الموالية لإيران وإيران ذاتها إلى الاتفاقية بعين الريبة والشك على مستقبل نفوذها بالعراق، حيث أكدت فصائل مثل حزب الله العراقي وكتائب سيد الشهداء وحركة النجباء رفضها القاطع لمخرجات الزيارة، وشنَّت هجمةً إعلاميةً منظمة ضد الزيدي، كما انتقدَ مستشار المرشد الإيراني علي أكبر ولايتي الزيارة ووصف الزيدي بـ»قليل الخبرة» مضيفًا: «تصرفُ الزيدي خلال لقائه الرئيس الأمريكي بعد وقت قصير من تشييع المرشد السابق علي خامنئي

يُعد وصمة عار كبيرة»[1]، حيث تخشى إيران على نفوذها في العراق المركزي في استراتيجيتها التوسعية، كما يزداد تخوفها أن هذه التطورات تأتي في ظروف ضعف محورها الإقليمي، وإدراكًا منها بأن تحقيق الحد الأدنى من الاتفاقيات الموقعة كفيلٌ أن يُعيد تعريف العلاقات الأمريكية-العراقية وأن ينقل العلاقة بين واشنطن وبغداد إلى مستوى جديد على حساب مستوى العلاقة مع إيران، لا سيما حال الإقدام على حصار عمليات تهريب الأموال إليها بموجب الاتفاقية الموقعة بين البنك المركزي العراقي ووزارة الخزانة الأمريكية.

كذلك تُدرك إيران وميليشياتها بالعراق أنه حال جرى الالتزام بمخرجات الزيارة على الأرض، فإن الزيدي قد لا يحافظ حتى على مستوى التوازن، وإنما سيُعيد بوصلة العراق نحو الولايات المتحدة، مما يُعزز توجهات الزيدي تجاه ملفي الفساد وحصر السلاح بيد الدولة. فالانتقال من الطبيعة الأمنية للعلاقة إلى الطبيعة الاقتصادية والتجارية يُعزز من الرغبة الأمريكية في مواجهة المنطق الميليشياوي السائد بالعراق. لكن نجاح هذا التحول لا يتوقف على مخرجات ونتائج زيارته لواشنطن، بل على ما ستنجزُه الحكومة داخل العراق لتطبيقه على الأرض. فالدولة العراقية تواجه تحديات هيكلية وبنيوية معقدة، في مقدمتها تعدُّد مراكز القرار بتجذر المنطق الميليشياوي في مفاصل الدولة ومؤسسات الحكم، والمخاوف الميليشياوية من الواقع الجغرافي الجديد على الحدود الشمالية، وتفشِّي الفساد وضعف الخدمات. وجميعها عوامل شكَّلت معضلات أمام الحكومات المتعاقبة وأثَّرت على كفاءة مؤسسات الدولة وقدرتها على جذب الاستثمار وبناء الثقة مع الشركاء الدوليين.

ثانياً: دلالات زيارة الزيدي لإيران

أسفرت زيارة الزيدي لطهران في 25 يوليو 2026، والتي التقى خلالها بالرئيس مسعود بزشكيان ورئيس البرلمان محمد باقر قاليباف، عن توقيع اتفاقيتين فقط إحداهما للنقل البري والأخرى لإعداد وثيقة للتعاون الاستراتيجي طويل المدى، بالإضافة إلى ثلاث مذكرات تفاهم للربط السككي لإنشاء خط سكك حديدية يربط خانقين وبغداد بخسروي الإيرانية، وتسريع إنجاز خط سكة حديد الشلامجة-البصرة، والتوأمة الإدارية.

تصدَّر الملف الأمني مباحثات الزيدي-بزشكيان. وفيما طالبه بزشكيان بتنفيذ الاتفاق الأمني، لا سيما إخلاء المناطق الحدودية من الفصائل الكردية التي تصنفها إيران على أنها معادية، تعهَّد الزيدي بألا تتحول أي نقطة من العراق إلى مصدر تهديد للأراضي الإيرانية. ويكتسب التعهد أهميةً كبيرةً بالنسبة لإيران، التي تتوجَّس من تحريك المعارضة الكردية ضدها في ظل الصراع الأمريكي-

(1) خبرگزاری تسنیم، انتقاد شدید علی‌اکبر ولایتی از سفر نخست‌وزیر عراق به آمریکا، (26 تیر 1405)، تاریخ الاطلاع: 1 أغسطس 2026، https://bit.ly/4cu4LNf

الإيراني لإحداث فوضى على الحدود تنهك سيادة إيران وتؤثر عليها في صراعها مع الولايات المتحدة. وبذلك يكون الزيدي قد ثبَّت علاقة حكومته بإيران، من دون تحويل الزيارة إلى اصطفاف لصالح أي طرف في الصراع الأمريكي-الإيراني، مع الأخذ في الاعتبار الحديث عن تعثر تحقيق اختراق أمني وسياسي في الملفات الرئيسية للزيارة، وهي الميليشيات وتصدير النفط العراقي عبر مضيق هرمز.

ثالثاً: نتائج زيارة الزيدي لتركيا

أظهرت زيارة الزيدي لأنقرة في 28 يوليو 2026، والتي وقِّع خلالها 5 اتفاقيات في قطاعات الطاقة والنقل والتعليم، رغبةً تركية-عراقية لتعزيز التعاون الإستراتيجي، ونقل مستوى العلاقات البينية من مرحلة إدارة العلاقات إلى بناء الشراكات؛ حيث أكد الطرفان على الالتزام بتفعيل مجلس التعاون الإستراتيجي المشترك، وانعقاد الاجتماع الخامس في بغداد، فضلاً عن التوقيع على اتفاقيتين لاستئناف طريق التنمية[1]، و3 مذكرات تفاهم في قطاعات التدريب الأمني والشباب والملكية الصناعية.

حظيت الزيارة بأهمية كبيرة بالنسبة للعراق لكونها تسعى لتعزيز الربط السككي وتنويع منافذ تصدير النفطي العراقي، خاصةً بعد إغلاق إيران غير القانوني لمضيق هرمز أمام الصادرات النفطية العراقية، في وقت تعاني فيه العراق من أزمات اقتصادية ومعيشية؛ حيث بحث الجانبان إمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية لخط أنابيب نفط كركوك-جيهان، وصرَّح الرئيس التركي بأن الزيدي أخبرهُ بأن بلاده ستُضاعف صادراتها من النفط عبر خط الأنابيب إلى مليون برميل يوميًا، وهو جوهر المطلب التركي منذ سنوات. كما تدرُس أنقرة، إمكانية تزويد محطات توليد الكهرباء في العراق بالغاز الطبيعي، في ظل أزمة محطات الطاقة العراقية بفصل الصيف بسبب أزمة نقص إمدادات الغاز من الجانب الإيراني، وأكد أردوغان بأن شركة البترول التركية (تباو) حصلت على حصة بنحو 15% في شركة الطاقة في كركوك (بي بي) للمشاركة في إنتاج حقل كركوك. الأمر الذي وصفه أردوغان بـ»الخطوة التاريخية» في مجال الشراكة في قطاع الطاقة[2].

ارتباطًا بما سبق، أكَّد أردوغان قرب تفعيل الاتفاق الإطاري للتعاون في مجال المياه، وتطبيق آلية تمويل مشاريع البنية التحتية المائية العراقية من عائدات النفط العراقي المصدر إلى تركيا بموجب الاتفاقية في الأول من سبتمبر 2026، وبحسب الاتفاق من المتوقع أن تتولى شركات تركية متخصصة مسألة تنفيذ

(1) أعلنه رئيس الحكومة السابق محمد شياع السوداني في مايو 2023، وهو عبارة عن مشروع اقتصادي بري عابر للحدود كشريان اقتصادي لتعزيز المصالح والروابط بين الدول العربية وغير العربية المجاورة للعراق بما فيهم تركيا وإيران، ويقوم المشروع على مد طريقين متلازمين: طريق دولي سريع وطريق سكة حديد يبلغ طوله داخل العراق نحو1200 كلم لنقل البضائع والمسافرين، يبدأ من ميناء الفاو الكبير بالبصرة، وصولاً إلى تركيا وفي المستقبل إلى أوروبا.

(2) الشرق الأوسط، تركيا تتحرك باتجاه اتفاقية شاملة مع العراق لدعم خطتها للتحول إلى مركز للطاقة، (29 يوليو 2026)، تاريخ الاطلاع: 2 أغسطس 2026، https://bit.ly/3RYPj4U

تلك المشاريع، بما في ذلك بناء السدود وتطوير المنشآت المرتبطة بإدارة المياه. كما اتفق الجانبان على رفع مستوى العلاقات التجارية البينية، التي تميل لصالح تركيا، من 17 مليار دولار، وفق تصريح أردوغان، إلى 30 مليار دولار سنويًا. وأوضح الزيدي بأن العلاقات مع أنقرة ستشهد مزيدًا من التطور لكي تصبح بمثابة «نهرًا ثالثًا» بين البلدين[1].

من المفارقات التي تكشف امتعاض إيران وأذرعها بالعراق من مخرجات الزيارة تردُّد وزير النقل العراقي وهب سلمان في التوقيع على اتفاقيتي استئناف طريق التنمية، ما أحدث حرجاً خلال مراسم التوقيع، حيث ينتمي وزير النقل إلى تحالف منظمة بدر بقيادة هادي العامري المقرَّب من إيران، وفي هذا الشأن، تخشى طهران على تنفيذ مشاريع عابرة للحدود العراقية غير مهيمنة عليها وتتعارض مع مخططاتها في العراق، كما ترى إيران بأن مخرجات الزيارة تشير إلى أن بغداد وأنقرة عازمتان على الاستثمار في علاقات ثنائية ذات قيمة إستراتيجية، بل والانتقال من مرحلة إدارة الخلافات إلى بناء الشراكات الإستراتيجية في ملفات الطاقة والمياه والاقتصاد والتنسيق الإقليمي. فتركيا والعراق يتمتعان بموقع جيوسياسي قد يلعب دوراً بارزاً في تغيير موازين الطاقة، وإعادة رسم الخرائط الاقتصادية والتجارية، في وقت تؤكد فيه حكومة الزيدي أن هدفها الرئيسي المضي في طريق الاستقرار والتنمية.

الخلاصة:

سعى الزيدي من خلال زياراته الخارجية للتطبيق العملي لمبدأ إعادة التوازن للسياسة الخارجية العراقية، والابتعاد عن سياسة المحاور، وإن كان أقرب في زياراته لعلاقات أكبر مع واشنطن، حيث وقَّع مع الجانب الأمريكي نحو 48 اتفاقية ومذكرة تفاهم إستراتيجية ومتنوعة، ووقَّع في أنقرة 5 اتفاقيات ومذكرات تفاهم وازنة، بينما وقَّع في إيران اتفاقيتين و3 مذكرات تفاهم في مجالات غير إستراتيجية، ووصِفت زيارته لإيران بأنها لم تحدِث اختراقاً ذو جدوى، لا سيما في ظل إخفاقها بمعالجة ملفي تفكيك الميليشيات وتصدير النفط العراقي عبر هرمز، في ظل تمسُّك إيران باستخدام ملف النفط العراقي كورقة ضغط دولية عبر تقليل نِسب المعروض من النفط في الأسواق العالمية؛ لزيادة الضغط الاقتصادي على العواصم الغربية، لا سيما على الولايات المتحدة الأمريكية، أملاً في التوصل إلى تسوية تخدم المصلحة الإيرانية.

التحرُّكات الإيرانية في الساحة السورية في ظل عودة التصعيد الأمريكي-الإيراني

شهِدَت الساحة السورية خلال يوليو 2026م تطوُّرين متزامنين، أعادا ملف النفوذ الإيراني في سوريا إلى الواجهة. تمثَّل الأول في إعلان دمشق إحباط محاولة

(1) إرم نيوز، الزيدي: سنجعل من مشروع طريق التنمية «نهراً ثالثاً» للعراق وتركيا، (28 يوليو 2026)، تاريخ الاطلاع: 2 أغسطس 2026، https://bit.ly/4q7Q4VX

تهريب شحنة من الأسلحة النوعية عبر الحدود العراقية، بينما تمثَّل الثاني في إعلان الحرس الثوري الإيراني استهداف مركز قيادة تابع للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة التنف، وهو ما نفته دمشق وواشنطن.

ويناقش هذا التقرير في محوره الأول ضْبط شحنة الأسلحة وإعلان الحرس الثوري استهداف قاعدة التنف، قبل أن يحلِّل في محوره الثاني دلالاتهما في سياق محاولات إيران توظيف الساحة السورية ضمن استجابتها للضغوط الأمريكية، على الرغم من تراجُع حضورها فيها منذ سقوط نظام بشار الأسد.

أولًا: ضبْط سوري لشحنة أسلحة وإعلان إيراني باستهداف قاعدة التنف

أعلنت وزارة الداخلية السورية عن إحباط محاولة لتهريب شحنة كبيرة من الأسلحة النوعية عبر الحدود السورية-العراقية، كانت مخبَّأة داخل صهريج نفط ومعَدَّة، وفق التحقيقات الأولية، للعبور عبر الأراضي السورية إلى «حزب الله» في لبنان. واشتملت الشحنة، بحسب السُلطات السورية، على صواريخ بعيدة المدى، وصواريخ موجَّهة مضادَّة للدروع، وطائرات مسيَّرة. وأكَّدت الوزارة أنَّ «سوريا لن تسمح باستخدام أراضيها ممرًّا لتهريب السلاح، أو مُنطلَقًا لأنشطة تهدِّد أمن البلاد ودول الجوار»[1].

وفي مقابل الرواية السورية، نفى «حزب الله» بصورة قاطعة صِلته بالشحنة، أو وجود أيّ نشاط له داخل الأراضي السورية، واعتبر الاتهامات الموجَّهة إليه «غير صحيحة»[2]. كما أعلنت السُلطات العراقية تشكيل لجنة للتحقيق في الواقعة، في ضوء المعلومات، التي تحدَّثت عن انطلاق الشحنة من الأراضي العراقية، واحتمال ارتباطها بفصائل موالية لإيران.

ويمنح سياق عودة التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران الواقعة دلالة تتجاوز كونها عملية تهريب اعتيادية؛ فمع اتّساع المواجهة الأمريكية-الإيرانية وتعرُّض أُصول إيران العسكرية لضغوط مباشرة، تزداد أهمِّية الحفاظ على جاهزية الحلفاء والوكلاء، بوصفهم أدوات للردع وتوزيع الضغط على عدَّة ساحات. ومن هذه الزاوية، يمكن فهْم محاولة تمرير الأسلحة -إذا تأكَّد ارتباطها بالشبكات الإيرانية- باعتبارها جزءًا من مسعى للمحافظة على القُدرة العسكرية لـ«حزب الله»، ومنْع تحوُّله إلى حلقة معزولة عن مصادر الإمداد الإيرانية أثناء التصعيد.

كما تكشف طريقة إخفاء الشحنة داخل صهريج نفط، عن تكيُّف شبكات الإمداد الإيرانية مع فُقدان الغطاء السياسي والأمني، الذي تمتَّعت به إيران

(1) موقع وزارة الداخلية السورية على منصَّة «فيسبوك»، (16 يوليو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2026م. https://bit.ly/4pCEZf4 .

(2) النشرة، «حزب الله»: ننفي مزاعم وجود نشاط للحزب داخل الأراضي السورية وهذه الاتهامات تخدم المشروع الصهيوني الأمريكي، (16 يوليو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 22 يوليو 2026م. https://bit.ly/3RzaLNt .

وميليشياتها سابقاً في سوريا خلال عهد نظام بشار الأسد. فبدلًا من استخدام المعابر والقواعد والمستودعات بصورة شبه علنية، باتت تلك الشبكات مضطرَّة إلى الاختباء داخل حركة التجارة والطاقة بين العراق وسوريا. وهذا يعني أنَّ دورة التصعيد والتهدئة بين الولايات المتحدة وإيران، زادت حاجة الأخيرة إلى الممرّ السوري، في الوقت نفسه الذي أصبحت فيه قدرتها على استخدامه أكثر تقييدًا.

وبعد يوم واحد من إعلان ضبْط الشحنة، أعلن الحرس الثوري الإيراني استهداف ما وصفه بأنَّه مركز قيادة للعمليات الخاصَّة الأمريكية في منطقة التنف جنوب شرقي سوريا، مشيرًا إلى أنَّ العملية «جاءت ردًّا على مقتل جنود إيرانيين في إيرانشهر»[1]. وبذلك، ربطت طهران العملية المُعلَنة مباشرة بالحرب مع الولايات المتحدة، وقدَّمتها بوصفها امتدادًا لردِّها العسكري خارج الأراضي الإيرانية.

غير أنَّ مصدر عسكري سوري أفاد بأنَّ الضربة لم تُصِب قاعدة التنف، ولم تُحدِث خسائر، كما نفت القيادة المركزية الأمريكية استهداف قوّاتها، أو مقتل وأسْر أيٍّ من جنودها[2]. وعلى الرغم من تضارُب الروايات، يكشف اختيار التنف عن محاولة إيرانية لإدخال الجغرافيا السورية، ولو بصورة محدودة، ضمن مسرح الردّ على الولايات المتحدة. فالمنطقة تقع عند المثلَّث الحدودي السوري-العراقي-الأردني، وترتبط تاريخيًا بالصراع على الممرّ البرِّي الإيراني. ومن ثَّم، جمَعَ الإعلان الإيراني بين الردّ على الضربات الأمريكية واستعادة رمزية منطقة شكَّلت سابقًا عائقًا أمام التواصل الجغرافي بين إيران وحلفائها في سوريا ولبنان.

ثانيًا: دلالات الحدثين في سياق عودة التصعيد الأمريكي-الإيراني

تكشف التطوُّرات أولًا عن أنَّ الحرب عمَّقت التناقض بين الاحتياجات الإيرانية والأولويات السورية؛ فكلَّما تصاعدت الضربات الأمريكية، ازدادت حاجة طهران إلى الاستفادة من شبكة حلفائها وخطوط إمدادها الممتدَّة عبر العراق وسوريا ولبنان، وإلى توزيع الضغط العسكري على القوّات الأمريكية في أكثر من ساحة. وفي المقابل، ترى دمشق أنَّ السماح باستخدام أراضيها في دوامة هذا الصراع قد يؤدِّي إلى استدراج ضربات أمريكية أو إسرائيلية، ويعرقل مساعيها لاستعادة الاستقرار وبناء علاقاتها مع الدول العربية والمجتمع الدولي.

وتكشف التطوُّرات ثانيًا عن أنَّ سوريا تحوَّلت من عُمق إستراتيجي لإيران إلى قيد على قُدرتها على إدارة الحرب إقليميًا. ففي السابق، كانت طهران قادرة على استخدام

(1) هجوم مباغت على مركز قيادة العمليات الخاصة للعدو في منطقة التنف السورية قصاصًا لدماء الجنود «الشهداء» في إيرانشهر، حساب وكالة فارس على تليغرام، 17 يوليو 2026م، تاريخ الاطلاع: 23 يوليو 2026م، https://t.me/fars.

(2) شبكة سي إن إن العربية، الجيش الأمريكي ومسؤول سوري يردان على مزاعم إيران باستهداف قاعدة التنف، 17 يوليو 2026م، تاريخ الاطلاع: 23 يوليو 2026م، https://bit.ly/4c4Lkue.

الأراضي السورية لإمداد «حزب الله» ونشْر قوّاتها والفصائل المتحالفة معها. أمّا خلال دورة التصعيد الراهنة، فقد أصبحت مضطرَّة إلى الاعتماد على عمليات تهريب سرِّية، بينما تعمل الأجهزة السورية على اعتراضها. وبذلك، لم تعُد سوريا حلقة وصْل داخل محور النفوذ الإيراني، بل أصبحت حاجزًا يحِدُّ من الترابط بين ساحاته العراقية واللبنانية.

وتتمثَّل الدلالة الثالثة في أنَّ الحرب رفعت أهمِّية «حزب الله» في الحسابات الإيرانية، بالتزامن مع تراجُع القُدرة على دعمه؛ فالحزب يمثِّل إحدى أبرز أدوات إيران للردع خارج حدودها، ويمكن أن يؤدِّي دورًا في تشتيت الضغط الأمريكي والإسرائيلي عليها. غير أنَّ إغلاق الممرّ السوري يقلِّص من قُدرة «حزب الله» على تعويض ما يفقده من أسلحة وذخائر، ويحِدُّ من إمكانية إعادة بناء ترسانته. ولهذا، فإنَّ الصراع على خطوط الإمداد داخل سوريا يؤثِّر في قدرة إيران على إدارة الحرب خارج حدودها، ولا يقتصر على مستقبل نفوذها داخل الأراضي السورية.

أمّا الدلالة الرابعة، فتتمثَّل في اتجاه إيران إلى تعويض تراجُع حضورها الميداني باستخدام الرسائل العسكرية والإعلامية. فإعلان استهداف التنف، مع غياب نتائج مؤكَّدة، يُتيح لطهران إظهار أنَّ الضربات الأمريكية لن تمُرّ من دون ردّ، وأنَّها لا تزال قادرة على توسيع جغرافية المواجهة. كما يحمل الإعلان رسالة غير مباشرة إلى دمشق، مفادها أنَّ إعلان الحياد وإغلاق خطوط الإمداد لا يضمنان بالضرورة خروج سوريا من حسابات الردّ الإيراني.

الخلاصة

تُظهِر المستجدّات السورية أنَّ الحرب الأمريكية-الإيرانية زادت حاجة طهران إلى سوريا، لكنَّها كشفت في الوقت نفسه عن تراجُع قُدرتها على استخدامها. فإحباط شحنة الأسلحة عكَسَ الصعوبات، التي تواجهها إيران في المحافظة على خط الإمداد إلى «حزب الله»، بينما جسَّد إعلان استهداف التنف محاولتها إدخال الجغرافيا السورية في معادلة الردّ على واشنطن، ولو على مستوى الرسائل العسكرية والإعلامية.

وعليه، تُشير التطوُّرات إلى محاولة إيران منْع خسارة نفوذها السابق في سوريا نهائيًا، في لحظة تتعرَّض فيها لضغط عسكري أمريكي مباشر. وفي المقابل، تستثمر دمشق هذه اللحظة لتثبيت سيادتها وفصْل سوريا عن شبكة الوكلاء الإيرانيين، مع تجنُّب الانخراط في الحرب. ومن المرجَّح أن يستمرّ التنافس في صورة صراع أمني منخفض الحدَّة على الحدود وخطوط الإمداد، يتصاعد كلَّما طال أمد الصراع الراهن، وازدادت حاجة إيران إلى تحريك ساحاتها الإقليمية.

التوظيف الإيراني للورقة الحوثية في مواجهة التهديدات الأمريكية

شهد الملف اليمني في يوليو 2026 منعطفًا غير مسبوق منذ عام 2022، تمثَّل في محاولة إيران تحريك جبهة الحوثي من خلال التصعيد العسكري ضد المملكة

وتهديد الملاحة الدولية في مضيق باب المندب في إطار «وحدة الساحات» أو الجبهات لما يسمى بـ «محور المقاومة» التابع لإيران. جاء ذلك عندما حاولت إيران كسر حظر الأجواء اليمنية المفروض عليها من قِبل الحكومة اليمنية الشرعية من خلال هبوط طائرةٍ تابعةٍ لشركة الطيران الإيرانية «ماهان إير»، بصنعاء في 03 يوليو 2026، تحت غطاء نقل وفودٍ حوثية لحضور مراسم تشييع المرشد الإيراني علي خامنئي. وتلى ذلك سلسلةٌ من الأحداث وصولًا لرفع سقف التصعيد العسكري داخل الأراضي السعودية، واستهداف بعض السفن السعودية في مضيق باب المندب من قِبل الحوثيين، في عملية أشبه ما تكون تكتيكًا إستراتيجيًا إيرانيًا لتحريك الوكيل الحوثي، وإشعال جبهة البحر الأحمر وباب المندب على غِرار مضيق هرمز لتعزيز أوراق الضغط الإيرانية في الحرب الدائرة مع الجانب الأمريكي. لذلك سنناقش في هذا التقرير أبعاد الإستراتيجية الإيرانية لتحريك الورقة الحوثية، ودوافع الحوثي من تحريك جبهة البحر الأحمر وباب المندب.

أولًا: الأبعاد الإستراتيجية الإيرانية لتحريك الورقة الحوثية

في 03 يوليو 2026 هبطت طائرة إيرانية في مطار صنعاء لأول مرةٍ منذ نحو أحد عشر عامًا، في انتهاكٍ صارخٍ للحظر الذي فرضته الحكومة الشرعية على الطائرات الإيرانية منذ عام 2015، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم 2216 الذي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين. وفي هذا الصدد أفاد رئيس مجلس القيادة اليمني رشاد العليمي بأنَّ الطائرة الإيرانية كانت تقل وفدًا من قيادات الحرس الثوري لصنعاء بالإضافة إلى خبراء اتصالاتٍ وتقنياتٍ إلكترونية دقيقة ورقائق توجيه متطورة[1].

وصل التصعيد ذروته عندما حاولت إيران معاودة هبوط طائرةٍ أخرى بتاريخ 13 يوليو 2026، لكن تحالف دعم الشرعية، والقوات الجوية اليمنية قامت بمنعها من الهبوط باستهداف مدرج مطار صنعاء وهبوطها بمطار الحُديدة، في انتهاكٍ آخر يعبر عن مدى الرغبة الإيرانية في اشعال التوتر مجددًا وإيجاد ذريعةٍ لرفع سقف التصعيد. بعد ذلك قامت الميليشيات الحوثية بمهاجمة مطار أبها داخل الأراضي السعودية، كما أعلن ما يُسمى بالمتحدث الرسمي للحوثيين بإعلان ما يسمى «الحظر البحري ضد الملاحة السعودية»، في تاريخ 20 يوليو 2026. واستمر رتم التصعيد العسكري، وقامت الميليشيات باستهداف سفينتين سعوديتين كانتا تعبران مضيق باب المندب في 22-24 يوليو 2026، وبعد ساعاتٍ قليلةٍ من استهداف السفينة الثانية (ليل الجمعة – السبت 24-25 يوليو 2026)، نفذت قوات التحالف ردًا عسكريًا حازمًا ومتناسبًا، تمثل في قصف جوي مركَّز استهدف منشآتٍ ومواقع

(1) عكاظ، العليمي: الطائرة الإيرانية نقلت خبراء عسكريين وتقنيات لتطوير الصواريخ والمسيرات السياسية، (06 يوليو 2026)، تاريخ الاطلاع: 01 أغسطس 2026، https://2u.pw/yBilbT

عسكرية حوثية على الساحل وفي جزيرة كمران ومبنى الاتصالات بالحُديدة، والتي كانت تُستخدم لتهديد وإطلاق الهجمات ضد السفن[1].

ومن خلال قراءة دلالات التصعيد وتوقيته، والدور الإيراني المشعل للأزمة يمكن القول، إنَّ التصعيد الحوثي ضد السعودية ومضيق باب المندب والبحر الأحمر كان جزءًا مرتبطًا بالإستراتيجية الإيرانية التي تهدف لإقحام اليمن واليمنيين من خلال وكيلها الحوثي في إدارة الصراع مع الجانب الأمريكي، لتمتد جبهات الصراع من الخليج العربي ومضيق هرمز وبحر العرب وصولًا إلى اليمن ومضيق باب المندب. ويمكن تلخيص هذا الارتباط بما يلي:

1. معادلة المضيق مقابل المضيق:

بعد إغلاق مضيق هرمز، توجهت السعودية ودول الخليج إلى استخدام خطوط النقل البديلة عبر البحر الأحمر والأنابيب البرية لتفادي أزمة مضيق هرمز. وبناءً على ذلك، أوعزت إيران للحوثيين إشعال جبهة باب المندب والبحر الأحمر لغلق الشريان البديل وتطبيق إستراتيجية «الحصار بالحصار»، وبالتالي الضغط بشكلٍ أكبر على منافذ النفط والتجارة العالمية لتشكيل رأيٍّ اقتصادي عالمي ضاغط على الولايات المتحدة.

2. تحويل السعودية إلى ساحة ضغطٍ بديلة

نظرًا إلى أنَّ المملكة العربية السعودية تُعدُّ شريكًا وحليفًا رئيسيًا للولايات المتحدة في المنطقة، فقد وجَّهت إيران بوصلة التصعيد غير المباشر عبر الحوثيين نحو الرياض للضغط على الإدارة الامريكية وبالتالي فك الحصار أو على أقل تقدير وقف الهجمات الأمريكية المحتملة على البنى التحتية الإيرانية.

3. رفع أسعار الطاقة والضغط

بالتزامن مع إغلاق مضيق هرمز وتعثر حركة 20% من صادرات النفط العالمية، تهدف الإستراتيجية الإيرانية من خلال تهديد الملاحة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر إلى رفع أسعار الطاقة عالميًا وبالتالي الضغط على الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي، ومحاولة إيجاد صيغةٍ توافقيةٍ مع الجانب الأمريكي لا سيما أنَّ ارتفاع أسعار الطاقة يمتد أثرها للضغط على الداخل الأمريكي[2].

ثانيًا: الدوافع الحوثية في تحريك جبهة البحر الأحمر ومضيق باب المندب

لا يقتصر الموقف الحوثي في دعم الإستراتيجية الإيرانية بل يمتد الأمر لعوامل مشتركة للجانبين متعلقة بموقف الحوثي الداخلي سواء كان على المستوى السياسي، أو الاقتصادي أو العسكري:

1. سياسيًا: على الرغم من التكامل في

---

(1) الشرق، التحالف يرد عسكريًا على الحوثيين بعد استهداف سفن في البحر الأحمر، (25 يوليو 2026)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2026، https://2u.pw/HDMNEd

(2) النهار العربي، باب المندب ينضم إلى هرمز.. كيف توزع إيران أوراق الضغط؟، (22 يوليو 2026)، تاريخ الاطلاع: 30 يوليو2026، https://2u.pw/NCqbLA

الرؤى الإستراتيجية بين إيران والحوثيين، إلَّا أنَّ الحوثيين لا يصرِّحون بالإعلان بأن تحركاتهم المتمثلة في رفع سقف التصعيد تأتي في خدمة الإستراتيجية الإيرانية، وإنما تأتي ضمن سرديتهم تجاه مزاعم الحصار و«العدو السعودي»، لكسب التأييد الداخلي وتوسيع دائرة التعبئة الشعبية المؤيدة لتوجهات الحوثي. ويتجلى هذا في مظاهرات التأييد الشعبي للحوثيين في ميدان السبعين، حيث تلجأ قادة الميليشيات لاختلاق مسبباتٍ وأعذار لصرف النظر عن حالة الاحتقان الشعبي من الممارسات الحوثية، وحالة الوضع الداخلي في اليمن من فقرٍ وبطالة ونقصٍ حاد في المؤن والتغذية والتي كان المشروع الحوثي الإقصائي هو السبب الرئيسي خلفها[1].

وفي هذا الصدد فنَّدت وزارة الخارجية السعودية في بيانها مزاعم الحوثي المتعلقة بحصار السعودية لليمن، حيث أفاد البيان أنَّ المملكة العربية السعودية تؤكد أنَّها عملت خلال السنوات الماضية مع الحكومة الشرعية في تخفيف معاناة الشعب اليمني الشقيق من خلال استمرار المشاريع التنموية ودعم ميزانية الحكومة اليمنية وأضاف البيان: «استقبلت الموانئ في شمال اليمن (الحديدة، والصليف، ورأس عيسى) خلال النصف الأول من عام 2026 أكثر من 300 سفينة تحمل مختلف المواد الغذائية والبضائع والوقود ومواد البناء، مع استمرار العمل بموجب قرار مجلس الأمن 2216 بمنع دخول الأسلحة والذخائر التي تحاول ميليشيا الحوثي بشتى الوسائل إدخالها إلى اليمن لإطالة أمد سيطرتها على مقدرات الشعب اليمني»[2].

2. اقتصاديًا: في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة للميليشيات الحوثية والاحتقان الشعبي، يهدف إعلان الميليشيات الحوثية بفرض حصارٍ بحري ضد السعودية لتحقيق عدة مكاسب اقتصادية وتخفف حدة الاحتقان الشعبي ضدهم، ومن أبرزها محاولة الضغط لانتزاع جزءٍ من عوائد النفط والغاز التي تديرها الحكومة اليمنية لا سيما في ظل ارتفاع أسعار الطاقة في الوقت الراهن وذلك لتمويل ودفع رواتب عناصرها المسلحة في مناطق سيطرتهم، بالإضافة إلى ذلك محاولة فرض رسوم عبورٍ على السفن التجارية وتحويل أهم معبرٍ مائي دولي إلى مصدر تمويلٍ مستدام يخدم المصالح العسكرية للميليشيات[3].

3. عسكريًا: يرتبط إعلان الميليشيات الحوثية بفرض الحصار البحري

---

(1) المخا للدراسات الاستراتيجية، إعلان الحوثيين فرض حصار بحري على السعودية هل يمثل تدشينا لتشبيك مضيقي هرمز وباب المندب؟، (20 يوليو2026)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو 2026، https://2u.pw/9nqBcT

(2) وزارة الخارجية السعودية، المملكة تدين بأشد العبارات ما تطرّق له ما يسمّى المتحدث العسكري التابع لميليشيا الحوثي الإرهابية من اتهامها بحصار الشعب اليمني الشقيق وحظر الملاحة البحرية عليها، (21 يوليو 2026)، تاريخ الاطلاع: 01 أغسطس 2026، https://2u.pw/mENqvj

(3) الرياض، ميليشيا الحوثية.. الهروب إلى الأمام، (27 يوليو 2026)، تاريخ الاطلاع: 02 أغسطس 2026، https://2u.pw/lWr4qo

والتصعيد ضد السعودية بعدة أهدافٍ عسكرية، لا سيما بعد تغير المعادلة العسكرية والسياسية للحكومة اليمنية الشرعية مطلع عام 2026 العامل الذي يشكّل أكبر المهددات للوجود الحوثي في الفترة الحالية علاوةً على حالة الاحتقان القبلي ضدهم في الجوف وعمران. وهذه العوامل الداخلية دفعت الميليشيات الحوثية لمحاولة إيجاد عدو خارجي لتوحيد صفوف الأتباع والهروب إلى الأمام من خلال فرض حالة الطوارئ والتعبئة العامة وإجراءاتٍ عسكريةٍ مشددة واستحداث نقاط تفتيشٍ لقمع أي حالة تمردٍ، وكسر الطوق الداخلي الذي بدأ بالتشكل ضدهم عسكريًا وقبليًا[1].

الخلاصة

يأتي التصعيد خلال شهر يوليو 2026، نتيجةً لتقاطع المصالح الإيرانية والحوثية، حيث سعت إيران إلى توظيف الحوثيين لتعزيز أراق ضغطها الإستراتيجية والسياسية، فيما استغل الحوثيون التصعيد لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية تعزز من سيطرتهم الداخلية، ويُرجح استمرار توظيف التوتر في البحر الأحمر ومضيق باب المندب كورقة ضغطٍ تخدم المصالح الإيرانية والحوثية المشتركة، ما لم يتخذ المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه موقفًا حازمًا تجاه هذا السلوك المهدد للأمن والاستقرار.

موقع إسرائيل في معادلة الصراع بعد فشل مذكّرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية

صبَّ فشل مذكِّرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في مصلحة إسرائيل، التي اعترضت على المذكِّرة، واعتبرت نفسها غير معنية بها. وبذلك، أحيا تجدُّد المواجهات العسكرية بين الطرفين أمل الحكومة الإسرائيلية في توسُّع الحرب، وتحقيق الأهداف الأساسية، التي فشلت فيها جولة شهر فبراير الماضي. وقد بذلت إسرائيل جهودًا حثيثة في هذا الاطار، من خلال إثارة موضوع موقع «جبل الفأس» النووي، الذي هدَّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستهدافه، وأيضًا زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في نهاية شهر يوليو للولايات المتحدة، التي كان الموضوع الإيراني حاضرًا فيها، على الرغم ممّا أثير من جدل حول الزيارة، التي تزامنت مع جهود الوسطاء للعودة إلى مذكِّرة التفاهم. يستعرض التقرير التطوُّرات الرئيسية، التي حصلت في هذا الشهر، من خلال محورين، يركِّز أولهما على موقع إسرائيل من فشل مذكِّرة التفاهم والمواجهات العسكرية الجديدة، بينما يُقيِّم المحور الثاني زيارة نتنياهو لواشنطن ولقائه بالرئيس ترامب، ونتائجها بخصوص إيران.

(1) المرجع نفسه.

أولًا: المكاسب الإسرائيلية من فشل مذكِّرة التفاهم وعودة المواجهات العسكرية

عزا الطرفان الأمريكي والإيراني فشل مذكِّرة التفاهم إلى الخلاف حول مضيق هرمز، الذي تمسَّكت طهران بفتحه وفق شروطها، بينما طالبت واشنطن بعودة حرِّية الملاحة عبره، لكن مع ذلك كانت إسرائيل حاضرة في خلفية المشهد؛ إذ عدَّد رئيس البرلماني الإيراني محمد باقر قاليباف جملة من حالات انتهاك أمريكا لمذكِّرة التفاهم، كان من بينها «استمرار عدوان «الكيان الصهيوني» على لبنان»[1]. أمّا عسكريًا، فلم تشارك إسرائيل في المواجهات العسكرية الجديدة عقِبَ فشل مذكِّرة التفاهم، على الرغم من إعلان المسؤولين الإسرائيليين المتكرِر عن الجاهزية إذا طلبت منهم الولايات المتحدة المشاركة، أو في حالة التعرُّض إلى هجمات، وذلك بسبب رفْض الولايات المتحدة انخراط إسرائل لعدم رغبة إدارة ترامب في عودة الحرب الشاملة. لكن هذا لا ينفي أنَّ إسرائيل منخرطة بعمق وبشكل فعّال في تبادُل المعلومات الاستخباراتية، وفي المشاورات والتخطيط العملياتي مع الأمريكيين. وهذا وضْع مُرضٍ لتل أبيب، فسلاح الجو الأمريكي يعمل بكفاءة عالية دون الحاجة لتشغيل موارد من جانب الجيش الإسرائيلي. كما وصَفَ ذلك مصدرٌ إسرائيلي، بقوله: «الاقتصاد يواصل العمل كالمعتاد، لا تُوجِد إطلاقات، لا تُوجِد سقوطات، لا يُوجَد هدْر للصواريخ الاعتراضية، وإيران تتلقَّى ضربة كبيرة»[2]. ويبدو أنَّ الطرف الإيراني راضٍ بدوره بهذه المعادلة؛ إذ تركَّزت كل ردوده على استهداف دول الخليج والأردن، دون توجيه أيّ ضربة لإسرائيل، على الرغم من علم الحرس الثوري بوجود الطائرات المقاتلة وطائرات التزوُّد بالوقود الامريكية في المطارات الإسرائيلية. وهذا ما يعني أنَّ إيران تتعاطى مع المسألة بالكثير من البراغماتية؛ حيث تعمل على رفْع تكلفة الحرب دون المخاطرة بتعرُّضها لحملة مدمِّرة، وتترك ضرْب إسرائيل كورقة مساومة في حالة التصعيد الشامل ضدّها.

سعت إسرائيل لتوسيع المواجهة أكثر عبر تجديد طرْح الملف النووي الإيراني؛ حيث أبلغت الولايات المتحدة بأنَّ إيران نقلت آلاف أجهزة الطرد المركزي الخاصَّة بتخصيب اليورانيوم إلى منشآت عميقة تحت الأرض داخل «جبل الفأس»، عقب حرب الاثني عشر يومًا في يونيو 2025م، وهو الموقع الذي قال ترامب في 13 يوليو أنَّه يمثِّل هدفًا مُحتمَلًا لضربة قوية، في أول إشارة علنية مباشرة منه إلى هذا الموقع باعتباره هدفًا عسكريًا[3].

---

(1) حساب موقع «نورنيوز» على «تليغرام»، كتَبَ رئيس البرلمان معدِّدًا حالات انتهاك أمريكا لمذكِّرة التفاهم، (08 يوليو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 30/07/2026م: https://t.me/Nournews_ir/371954

(2) i24NEWS، الخِطَط جاهزة.. تصعيد عسكري إسرائيلي جديد ضدّ إيران يقترب وسط استعدادات مكثَّفة، (20 يوليو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 06/08/2026م: https://2u.pw/AyNxHi

(3) – The Wall Street Journal, Israel Believes Iran Moved Nuclear Centrifuges Into Pickaxe Mountain, Accessed On july 21, 2026, https://2u.pw/Tantuw

ونُشِرت الكثير من الآراء، التي تطالب ترامب باستهداف ذلك الموقع، باعتبار أنَّ منْع إيران من الوصول إلى هذا «الملاذ النووي» سيُعَدُّ مكسبًا إستراتيجيًا طويل الأمد يمكن للرؤساء الأمريكيين الحفاظ عليه مستقبلًا، وأنَّ هذا الانتهاك الإيراني الجديد يُثبت مرَّةً أخرى أنَّ اللغة الوحيدة التي يفهمها النظام هي القوَّة، وأنَّ ترامب يدرك هذا التهديد بوضوح، وعلى الكونغرس والقيادة العسكرية الأمريكية دعمه بالكامل لتعطيل الموقع، ودفْن أحلام إيران النووية بشكلٍ نهائي[1].

ثانيًا: إيران في أجندة زيارة نتنياهو لواشنطن

تمكَّن رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد فترة طويلة من التأجيل من زيارة الولايات المتحدة، ولقاء الرئيس دونالد ترامب على هامش المشاركة في مراسم تشييع السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام أحد أبرز داعمي إسرائيل في الكونغرس. وقد كانت إيران حاضرة أيضًا في خلفية هذه الزيارة، إذ أحيطت ترتيبات إقلاع طائرة نتنياهو بسرِّية تامَّة؛ نتيجة مخاوف أمنية من استهداف إيران لها. ويبدو من خلال الكثير من التقارير الإعلامية، أنَّ الزيارة لم يترتَّب عنها أيّ نتائج كبيرة حول إيران، التي وضعها رئيس الحكومة الإسرائيلية في مقدِّمة القضايا، التي ناقشها مع ترامب، لكن في المقابل لم يقدِّم أيّ تنازلات لترامب إذ استمرت المسائل الخلافية المرتبطة بها، سواءً فيما يخُصّ التصعيد العسكري بدل خيار المفاوضات أو رفْض إسرائيل الانسحاب من مختلف المناطق، ومنها لبنان.

تابعت طهران الزيارة بالكثير من الترقُّب؛ حيث بات هذا النوع من الزيارات يقترن في مخيال الإيرانيين بالحرب والتصعيد، أو عرقلة مسار المفاوضات الجاري. فبالنسبة لهم، فإنَّ رئيس وزراء إسرائيل، الذي ما إن يستنتج احتمالية إجراء مفاوضات بين إيران والولايات المتحدة والتوصُّل إلى توافقات خلالها، حتى يطير نحو واشنطن بقصد التخريب، وأنَّ بعض الأفراد والتيّارات في الولايات المتحدة يملكون أُذُنًا صاغية لتحريضات إسرائيل؛ وبناءً عليه، فإنَّه يجب دائمًا وضْع احتمال أنَّ «الشيطنة الإسرائيلية» ستؤدِّي دورها وتجعل التوافقات بلا نتيجة[2]. وهي الرسالة نفسها، التي وجَّهها وزير الخارجية الإيراني الأسبق محمد جواد ظريف، في مقالة سرَدَ فيها السِجِلّات التاريخية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، التي نظرت مرارًا وتكرارًا إلى المواجهة المستمرَّة بين الولايات المتحدة وإيران على أنَّها خيار إستراتيجي مفضَّل. والأنشطة الإعلامية الإسرائيلية باللغة الفارسية، التي كانت تهدُف إلى تضخيم الاستقطاب الداخلي وإضعاف الدعم السياسي للمفاوضات.

(1) – Andrea Stricker, Foundation for Defense of Democracies, ran is rebuilding its nuclear program underground. Will Trump take it out?, Accessed On july 20, 2026, https://bit.ly/4yDy3mm

(2) صباح زنغنه، صحيفة «آرمان ملي»، إيران وأمريكا والشيطنة الإسرائيلية، (30 يوليو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 03/08/2026م: https://bit.ly/4g1XExN

ونبَّـه إلى ضـرورة إدراك هـذا التلاعـب المنهجي بالمعلومات الاستخباراتية ووسـائل الإعلام والسياسـة الداخليـة علـى جـانبي الصـراع، ومواجهتـه إذا أُريـدَ للمبـادرات الدبلوماسـية المسـتقبلية أن تتجنَّـب مـصير العديـد من الجهود السـابقة[1]. ويستشـهد الإيرانيـون في تعزيـز هـذا الطـرح بـ«جيـه دي فانـس»؛ نائـب الرئيـس الأمريكـي دونالـد ترامـب، الـذي انتقـد في منتصـف يوليـو بعـض الـوزراء الإسـرائيليين، الذيـن يريـدون اسـتمرار الحـرب لأجلٍ غيرمسمًّى، ومحاولتهـم التـأثير في الـرأي العـام الأمريكـي لإفشـال المفاوضـات مـع إيـران وإبقـاء الحملـة العسـكرية مسـتمَّرة «إلى أجـلٍ غير محـدَّد»[2].

الخلاصة

تناسَـقَ إنهـاء الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لمذكِّـرة التفاهـم وتعليقهـا مـن طـرف إيـران مـع الرغبـة الإسـرائيلية التي رفضتهـا منـذ البدايـة، كمـا سـعت إلى إفشـالها إذا أُتيـحَ لهـا ذلـك. وعلـى الرغـم مـن أنَّ إسـرائيل كانـت طرفًـا رئيسًـا عنـد بدايـة الحـرب في شـهر فبرايـر 2026م، إلّا أنّهـا لـم تنخـرط في المواجهـة العسـكرية الجديـدة، وبهـذا حقَّقـت أهـمّ مكاسـبها دون أدنى خسـائر. ومـع ذلـك، عمِلَـت علـى توسُّـع الحـرب أكثر بإثـارة الملـف النـووي، غير أنَّ نتـائج لقـاء رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي بالرئيـس الأمريكـي تعكـس قـدرًا مـن التباعـد بين الطـرفين، وترجيـح ترامـب لخيـار التفـاوض والتوصُّـل إلى اتفـاق، ورفضـه لخيـار الحـرب، الـذي يدفـع إليـه نتنياهـو. وعلـى الرغـم مـن أنَّ ملـف مضيـق هرمـز أصبـح هـو المسـألة الخلافيـة الأبـرز، إلّا أنَّ القضايـا الأخـرى المرتبطـة باسـرائيل كالجبهـة اللبنانيـة، لا تقِـلّ خطـورة عنـه في حالـة التوصُّـل إلى اتفـاق.

(1) محمد جواد ظريف، «الجزيرة نت»، 5 عقود من إستراتيجية إسرائيل السرية لدفع أمريكا وإيران إلى الحرب، (27 يوليو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 03/08/2026م: https://2u.pw/9adES6

(2) العربية.نت، فانس: لن نرسل قوات برِّية لإيران ووزراء إسرائيليون يريدون حربًا بلا نهاية، (15 يوليو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 30/07/2026م: https://2u.pw/Hsz0xW

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل

على الصعيد الدولي، انهارت مذكرة التفاهم الموقَّعة بين الولايات المتحدة وإيران في 18 يونيو 2026، بسبب الخلاف الجوهري حول عدد من بنودها، ومن ثم تجدَّدت المواجهات العسكرية بين الجانبين، قبل أن تضغط قوى إقليمية من أجل إعادة الطرفين إلى مسار الدبلوماسية. وسوف نتناول هذا الحدث من خلال المحور التالي:

- الولايات المتحدة وإيران: تجدُّد المواجهة العسكرية وفُرص العودة للدبلوماسية

الولايات المتحدة وإيران.. تجدّد المواجهة العسكرية وفرص العودة للدبلوماسية

تجدَّدت المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، بعدما استشعرت واشنطن أنَّ إيران جعلت من مضيق هرمز ورقة ضغْط في مفاوضاتها النهائية مع واشنطن، وبعدما صعَّد الجانبان من إجراءاتهما العدائية، بما يتناقض مع التفاهمات، التي أقرَّتها مذكِّرة التفاهم الموقَّعة في 18 يونيو 2026م. وعلى الرغم من تجدُّد المواجهة، لكن ظل التصعيد في إطار منضبِط ومحسوب، لعدم رغبة الجانبين في خوْض معركة صفرية، وهو ما سمَحَ للأطراف الإقليمية للتدخُّل وإعادة دور الوسطاء من أجل نزعْ فتيل الازمة ومنْح الدبلوماسية فرصة جديدة، فما هي رؤية الجانبين للأزمة، وما هي فرص الحرب والسلام؟

أولًا: خلافات أعادت الحرب

حاولت إيران استغلال مذكِّرة التفاهم، التي تمَّ التوصُّل إليها مع واشنطن، من أجل فرْض السيطرة على حرِّية الملاحة في مضيق هرمز، حيث أصرَّت على فرْض سيادتها على مسارات الملاحة عبر المضيق خلال فترة المفاوضات ومدَّتها 60 يومًا؛ ما يمنحها ورقة تفاوضية مؤثِّرة، إذ ربطت إيران فتْح المضيق بإلغاء واشنطن التصريحات، التي تسمح لإيران بتصدير نفطها، في وقتٍ كانت فيه إيران في أمَسّ الحاجة إلى عوائد هذه الصادرات لمعالجة وضعها الاقتصادي الداخلي المتدهور، فضلًا عن الإفراج عن أُصول إيران المجمَّدة في الخارج، التي جاءت ضمن البند العاشر في المذكِّرة[1].

لم تقبل واشنطن هذا الواقع، ومن ثمَّ حاولت فتْح مسار ملاحي ضمن المياه الإقليمية العُمانية؛ ما دفَعَ إيران إلى تهديد حركة السُفُن عبر المضيق، ثمَّ العودة إلى إغلاقه، ومن ثمَّ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحابه من الالتزام بمذكِّرة التفاهم؛ الأمر الذي قوَّض الدبلوماسية، وبدلًا عن ذلك تجدَّدت العمليات العسكرية الأمريكية وعادت الأطراف إلى مربَّع ما قبل مذكِّرة التفاهم.

كانت الهجمات المُتبادَلة دليلًا واضحًا على هشاشة الاتفاق المؤقَّت، الذي سرعان ما انهار، ودخَلَ الطرفان مواجهة أوسع نطاقًا، حيث شنَّت الولايات المتحدة هجمات على البِنية التحتية الإيرانية والمنشآت الحيوية، بما في ذلك التهديد باستهداف منشأة «جبل الفأس» النووية، كما أحكمت واشنطن الحصار على إيران وهدَّدت بعملية برِّية وضربات غير مسبوقة. وردَّت إيران بهجوم على القواعد الأمريكية في بعض دول المنطقة، وبعض المنشآت الحيوية بها، وأعلنت إغلاق الملاحة عبر مضيق هرمز، وشجَّعت الحوثيين على إجراء مماثل في باب المندب، مع تشجيع الجماعة المتمرِّدة والمليشيات التابعة لها بخلط الأوراق ورفْع تكلفة الحرب، بشنِّ هجمات على دول الخليج.

(1) وكالة إيلنا، اللواء رضائي: ألحقنا ضربات شديدة بأمريكا، (أسفل النموذج 12 / 05 / 1405)، تاريخ الاطلاع: 8 أغسطس 2026م)، https://bit.ly/4bwhZJ8.

ثانيًا: تحدِّيات أحيت الدبلوماسية

لم يؤد تجدُّد العمليات العسكرية إلى نتائج مختلفة عن المواجهة السابقة؛ ما يفيد بوجود توازُن حرِج لا يمتلك فيه الجانبان أدوات حاسمة لإنهاء الصراع لصالحه، فالولايات المتحدة تخشى حرب واسعة النطاق في ظل تراجُع في مخزونات الأسلحة، وبالتالي تنامي المخاوف بشأن استدامة العملية العسكرية. كما تخشى إدارة ترامب ارتفاع أسعار الطاقة في الداخل، ومن ثمَّ مواجهة حملة غضب في انتخابات التجديد النصفي بما قد يؤثِّر على وضعها الداخلي. وبينما تضغط إسرائيل على واشنطن، يقع ترامب تحت ضغْطٍ أقوى من حلفائه الإقليميين لأجل عدم التصعيد ومْنح الدبلوماسية فرص جديدة، وتلعب أطراف كعُمان وقطر وباكستان أدوارًا متكاملة لنزع فتيل الأزمة.

وفي المقابل، فإنَّ إيران تخشى سلوك ترامب غير المتوقَّع، واحتمال تنفيذ وعده بتوجيه ضربة عسكرية واسعة النطاق تؤثِّر على شرعية النظام وبقائه، وذلك وسط وضْع داخلي مضطرب، فضلًا عن استمرارِ الحصار العسكري ومحاولة فرْض واقع جديد بشأن مضيق هرمز؛ ما ينزع من إيران سيادتها عليه في المستقبل. كما إنَّ دول الخليج على ما يبدو تخلَّت عن صبرها الإستراتيجي، وأصبحت أكثر استعدادًا لخوض مواجهة مباشرة مع إيران وميلشياتها، ردًّا على تعرُّضها لاعتداءات متواصلة تهدِّد أمنها واستقرارها.

أسهم هذا الواقع في قبول الجانبين التهدئة، والاستجابة للوسطاء، ومنْح الدبلوماسية فرصة جديدة، لكن المفاوضات الحالية تختلف من حيث أنَّها مجزّأة حيث تجري مفاوضات عُمانية-إيرانية من أجل معالجة حرِّية الملاحة عبر مضيق هرمز، كما تقود قطر جهود وساطة بين الولايات المتحدة وإيران من أجل وقْف الحرب والعودة للمفاوضات. لكنَّها أيضًا متكاملة، حيث لا ينفصل المسارين عن بعضها البعض، ولا يغيب أيٌّ من الجانبين المتصارعين عنهما، فالمفاوضات العُمانية-الإيرانية بشأن تنظيم الملاحة عبر مضيق هرمز، تعالج القضية الجوهرية، التي تجدَّد على أثرها القتال، وترى واشنطن أنَّها تحرز تقدُّمًا، والوساطة القطرية تعمل على معالجة الخلافات الأمريكية-الإيرانية ووضع حدّ للمواجهة الراهنة، وتنسِّق عُمان وقطر مع باكستان من أجل نزْع فتيل الأزمة[1].

الخلاصة

يضغط ترامب عبر التهديد باستخدام القوَّة ضدّ إيران، من أجل إجبارها على تقديم تنازلات على طاولة المفاوضات، وإيران من جانبها لا تزال تعطِّل حركة الملاحة عبر المضيق، بل تستخدم الحوثيين للضغط على حركة الملاحة عبر البحر الأحمر، كما تصعِّد هجماتها وصولًا إلى مصر، حيث استهدفت أُصول تتعلَّق بالغاز الطبيعي، في رغبة باستمرار رفْع تكلفة المواجهة. قد يُفهَم هذا

(1) Tala Ramadan, Parisa Hafezi, Doina Chiacu and Simon Lewis, Qatar says mediators make progress in efforts to end US-Iran war, (August 4, 2026), accessed: Aug 8, 2026, https://tinyurl.com/2cc8ngs8

الضغط على أنَّه تكتيك من أجل تحقيق مكتسبات على طاولة المفاوضات، لكن سوء التقدير قد يقود إلى عودة المواجهة في أيّ وقت، خصوصًا أنَّ هناك قوى كإسرائيل ترغب في استمرار المواجهة، كما أنَّ عدم حسْم ترامب هذا الصراع بمثابة هزيمة، وهو أمرٌ قد يدفعه لرفض أيّ اتفاق غير مناسب من وجهة نظره، خصوصًا أنَّ خصومه داخليًا وخارجيًا يروِّجون لهزيمته في هذه المعركة.

مع ذلك، فإنَّ فرص التهدئة قائمة، خصوصًا بعدما نجحت كلٌّ من عُمان وإيران في الاتفاق على إحداثيات مسار العبور في مضيق هرمز، ويتبقَّى نجاح الوساطة القطرية لاستكمال مسار التهدئة، من خلال إقناع الجانبين بالالتزام بتعهُّداتهما، التي جاءت في مذكِّرة التفاهم، إذ أنَّ التوصُّل إلى الاتفاق مع عُمان لا يعني فتْح المضيق؛ لأنَّ فتحه له متطلَّبات خاصَّة مرتبطة بتنفيذ الولايات المتحدة لتعهُّداتها بشأن العقوبات والحصار البحري والأُصول المجمَّدة ووقف الاعتداءات، بحسب ما تطالب به إيران.

وهكذا قد يكسر الاتفاق العُماني-الإيراني الجمود الراهن، ويُعيد كلًّا من إيران والولايات المتحدة إلى مذكِّرة التفاهم، التي تجاوزها الجانبين، بعدما ثبُت أنَّه أفضل اتفاق مُتاح، وأن الجانبين ليس لديهما الاستعداد إلى خوْض حرب استنزاف طويلة، أو تقديم تنازلات جوهرية، لا سيّما أنَّ العمليات العسكرية لم تغيِّر شيئًا على أرض الواقع. وقد ظهرت مؤشِّرات ذلك من تصريحات واشنطن بشأن احتمال رفْع بعض العقوبات عن إيران، بعدما أبدت إيران استعدادها للتعاون مع عُمان في فتْح مسار جديد ليس تحت سيطرتها بالكامل، وهو ما يعني أنَّ الجانبين يميلان حاليًا إلى التهدئة ومستعدّان لتنازلات جزئية تُعيد لمسار الدبلوماسية زخمه، لكن تظل الإشكالية في قبول الواقع الجديد والالتزام بمتطلَّباته، في ظل العداء المتأصِّل والثقة المفقودة والنزاع، الذي بات نقطة فارقة في ميزان القوَّة الإقليمي بل والدولي.

تقرير الحالة الإيرانية

لشهر يوليو 2026

WWW.RASANAH-IIIS.ORG